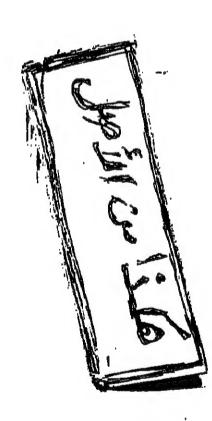


عمان: الاحد ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٨٢ ه. الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٦٢ م. العدد ١٣٣٧ ١

مفحة	الفهرسين
1.47	الاسباب الموجبة لقانون الشركات
1.44	قانون موقت رقم (۳۳) لسنة ۱۹٦۲ قانون الشركات
1.49	نظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۹۲ ِ نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية المعدل
1.41	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ النظام المعدل لنظام رسوم المحاكم
١٠٨٢	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٢ نظام الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة بلدية المفرق

مطبعة الجيش العربي الاردني

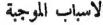


الاسباب الموجبة

أخذت الشركات ، على اختلاف انواعها ، تؤدي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في الاردن . فقد انسعت

وتتطلب اوضاع الشركات الحالية وما ينتظرها من مستقبل ملىء بالامكانات اصدار قانون يبين انواعها وينظم سير اعمالها و يحدد حقوقها وواجباتها وبوضح العلاقة بين جميع الاطراف المعنية .

- ١ في الضفة الشرقية عن تلك المطبقة في الضفة الغربية ثما لا ينسجم والوضع الطبيعي للبلد الواحد . فقـــد وضعت الحكومة مشروع قانون الشركات لسد تلك الثغرات .



لقانون الشركات

آفاق اعمالها ، و تز الد عددها و تكاثرت الرساميل المستثمرة فيها .

لكل ذلك ، ولعدم وجود قانون موحد يعالج جميع هذه الامور ، ، ولاختلاف قوانين الشركات المعمول

وقد راعت الحكومة في وضعه معالجة القضايا الناجمة عن اتساع اعمال الشركات ، كما صرفت عناية خاصة للشركات المساهمة المحدودة نظراً لانها تشكل عنصراً هاماً في النهضة الاقتصادية ، ولان المجال مفتوح امسام جميع المواطنين للمساهمة في رأسالها . فمن شأن مشروع القانون هذا ان يحفظ حقوق جميع المساهمين وان يضمن رقسابة فعالة تمنع التلاعب في شؤون تلك الشركات . ولما كان مجلس ادارة الشركة المساهمة المحدودة هو المخطط لسياسهما فقـــد حرصت الحكومة على ان تحفظ له شبابه وقوة انـــدفاعه وعوامل تجـــدده بشكل يتناسب مع المسؤوليات



نحدار فسيز للفلك منكر إلملكة للفرونية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) •ن النستور . وبناء علىما قرره مجاس الوزراء بتاريخ ٢٠/٨/٢٠ نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت

قانون موقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢

و اضافته الى قوادين الدولة على اساس عرضه عــــلى مجلسالامة في اول اجتماع يعقده .

قانون الشركات

المادة ١ – يطلق على هذا القانون الموقت اسم (قانون الشركات لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دل سياق النص عــــلى خلاف ذلك .

تعنى لفظة (وزير) وزير الاقتصاد الوطني ، ولفظة (الوزارة) وزارة الاقتصاد الوطني . وتعنى لفظة (المراقب) مراقب الشركات الذي يعينه وزير الاقتصاد الوطني لتنفيذ غايات هذا القانون. وتعني عبارة (سجل الشركات) السجل المخصص في وزارة الاقتصاد الوطني لتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بالشركات المرخصة .

وتعني لفظة (المحكمة) بالنسبة للشركة ، المحكمة التي نملك صلاحية فسخ الشركة او تصفيتها . وتشمل لفظة (الشركة) كل شركة تتناولها احكام هذا القانون .

وتعني عبارة (نظام الشركة) النظام الاساسي الداخلي للشركة واي تعديل قانوني يطرأ عليه . تعني لفظة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

وتشمل لفظة (عمل) تعاطي العمل في كل حرفة او مهنة او صناعة او مشروع ما لي . وتنصرف لفظة المذكر الى المؤنث ، والمفرد الى المثنى او الجمع والعكس بالعكس .

المادة ٣ ــ ١ ــ لا يسرى هذا القانون على الشركات التي لا تتناولها احكامه .

٧ _ يستكمل اي نص في قانون الشركات ويفسر بالنسبة لكل شركة ، وبقدر لا يتعارض مع صراحة نص القانون المذكور ، بالرجوع الى عقد تأسيس الشركة ونظامها ، والى احكام القانون التجاري والعرف التجاري واحكام القانون المدني ، واجتهاد رجال الفقه والقضاء .



الماده ٤ ـ يتم تأليف الشركة وتأسيسها وتسجيلها بمةتضى احكام هذا القانون .

المادة ه ــ كل شركة سجلت بمقتضى هذا القانون تعتبر شخصا اعتباريا موجودا يتمتع بجميع الحقوق الا مـــا كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك في الحدود التي قررها القانون .

المادة ٦ - ١ - لا يجوز تسجيل شركة باسم مسجلة به شركة اخرى في المملكة او باسىم يشبه لدرجةتؤ ديالىالغش.

٢ – للمراقب أن يرفض تسجيل شركة باسم قد يؤدي إلى الغش أو اتخذ لغاية غير قانونية أو احتيالية .

٣ - يجوز لاية شركة ان تقدم طلبا الى المحكمة لمنع اي شخص او شركة من استعال اسم بمسائل لاسمها او يشبهه لدرجة قد تؤدي الى الغش ، وللمحكمة ان تمنع ذلك الشخص او تلك الشركة من استعال ذلك الاسم اذ لم يثبت ان له او لها حقا اوليا في استعال الاسم .

٤ - لا تسرى احكام هذه المادة على الشركات التي لها اسمـاء مماثلة او متشابهة و المسجاة قبل صدور
 هــذا القانون .

المادة – ٧ تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة قبل نفاذ هذا القانون كأنها مسجلة بموجبه على ان توفق اوضاعها بمقتضى نصوصه في مدة اقصاها ١٩٦٣/٣/٣١ ، والا اعتبرت بأنهــــا غــير مسجلة .

المادة ٨ ــ الشركات بمقتضى هذا القانون نوعان : ــ

الشركات العادية ، وهي شركات اشخاص تشمل كافة انواع شركات التضاءن والتوصية والمحاصه
 والمحدودة المسؤولية غير المساهمة .

٢ ـــ الشركات المساهمة وهي شركات اموال تشمل كافة انواع الشركات المساهمة المحدودة .

الباب الاول الشركات العادية

الفصل الاول

تأايف الشركة العادية وتسجيلها

المادة ٩ - ١ - الشركة العادية هي ارتباط قائم بين عدد لا يقل عن شخصين ولا يتجاوز عشرين شخصاً لتعاطي اي عمل بالاشتراك بقصد اقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح او خسارة .

٢ - تكون الشركات العادية شركات عادية عامة تتناولها احكام هذا الباب ، وشركات عادية نحمدودة
 تتقيد ، فوق ذلك ، باحكام الفصل الحامس من هذا الباب .

المادة ١٠ - لا يقيل من كانت سنه دون الثامنة عشرة بشريكا في شركة عادية . الله المادة ١٠ - ١١٠ من المادة ١٠ - ١٠ من المادة ١٠ - من المادة ١١ - من المادة ١٠ - من المادة المادة

المادة ١١ - يجب أن يكون عقد الشركة العادية أو أي تغيير عطراً عليه مكلوباً أن المناه المادة

١ ــ تقدم الى المراقب خلال شهر من تاريخ عقدها المكتوب نسخة عن هذا العقد وقعها جميع الشركاء
 مع بيان يوقعه جميع الشركاء امام المراقب اوكاتب العدل .

٢ _ يتضمن البيان المذكور التفاصيل التالية : _

أ _ اسم الشركة العادية

ب ـــ اسماء الشركاء وصفاتهم وعناوينهم وجنسياتهم .

ج ــ مركز الشركة الرئيسي·

د ــ مقدار ر^أس المال

هـ اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها .

و 🗕 مدة استمرار الشركة ، اذا حددت ، وتاريخ بدء اعمالها .

ز ... الاعمال التي تتعاطاها الشركة .

٣ ــ للمراقب حق رفض تسجيل الشركة العادية اذا تبين له ان في عقدها او بيابها او غايتها مــا يخالف
 القانون او النظام العام.

٤ _ يحق لصاحب المصلحة ان يتظلم من قرار الرفض الى الوزير .

هـ اذا رفض الوزير تظلمه فيحق له ان يطعن بقرار الوزير الى محكمة العدل العليا .

٦ اذا وفق على تسجيل الشركة العادية ، يقوم المراقب بعـــد استيفاء رسوم التسجيل والنشر المقررة
 بالانظمة المرعية ، بقيد تسجيل الشركة ونشر اعلان يتضمن خلاصة بيانها في الجريدة الرسمية .

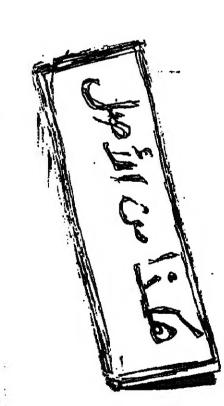
حفظ المراقب سجلا بارقام متسلسلة لجميع الشركات العادية المسجلة لديه وبأية تغييرات تطرأ عليها
 ويجوز لأي شخص ان يطلع عليها او يحصل على نسخ مصدقة منها ، بموافقة المراقب .

٨ ــ يصدر المراقب شهادة بتسجيل الشركة تقبل بينه على صحة مضمونها في كافة الاجراءات القانونية .
 و يجب على الشركة ان تبقي هذه الشهادة معلقة في مكان ظاهر من مكتب مركزها الرئيسي .

المادة ١٣ – اذا طرأ تغيير على عقد الشركة او بيانها وجب ، خلال مدة شهر من تساريخ وقوع التغيسير انبساع ذات الاجراءات المبينة في المادة (١٢) لتسجيل ونشر التغيسير الجوهري بعسد استيفاء الرسوم . ويعاقب كل شريك بدينار واحد عن كل يوم استمرت فيه مخالفته لهذه المادة ، بعد انقضاء مدة الشهر .

المادة ١٤ – ان التخلف عن التقيد باجراءات التسجيل والنشر الواردة في المدادتين السابقتين لا يمنع مدن تقرير وجود الشركة فعلا او التغيير الطارىء عليها لمصلحة الغير ، او من تقرير بطلان الشركة او التغيير الصلحة الغير . ولا يستفيد من التخلف عن التسجيل او نشر ما ذكر احد من الشركاء او الشركة . ويعتبر كل شريك متضامناً مع شربكه نجاه الغير في تحمل مسؤولية اي ضرر نتج عن هذا التخلف.

المادة ـــــ ١٦ يجوز لاية شركة عادية ان تغير اسمها بموافقة المراقب ولا يؤثر تغيير اسمها في حقوقها او النزاماتها . ولا يكون موجباً لابطال اية اجراءات قانونية اقامتها او اقيمت عليها او قامت بها .



الفصل الثالث

علاقة الشركاء فيما بينهم

- المادة ٢٤ ١ ينبغي على كل شريك او شخص مفوض بتولي اعمال الشركة العادية ان يقوم بها لمنفعة هذه الشركة و بكل امانة واخلاص ، وان يقدم عنها حسابات صحيحة ومعلومات تامة الى كل شريك اخر .
- س ــ يقتضى على كل شريك ان يقدم للشركة حساباً عن كل منفعة حازها بدون موافقتها من اية معاملة
 تتعلق بها ار من جراء استعاله اموالها واسمها او علاقاتها التجارية وان يدفع لها تعويضاً عن ذلك .
- المادة ٢٦ تحدد حصص الشركاء في اموال الشركة العادية وحقوقهم وواجباتهم تجاهها وفقا للقواعد التالية ، مـــع مراعاة اي اتفاق بين الشركاء : -
- ١ ــ يتقاسم الشركاء رأس مــال الشركة وارباحها ويكونون ملزمين بدفع الحسائر بنسبة اشتراك كل
 منه برأسمالها .
- ٢ ــ تعوض الشركة على كل شريك جميع ما يدفعه من المصاريف وما يتحمله من الالتزامات الشخصية
 اثناء سير اعمال الشركة او من جراء قيامة باي امر ضروري لحماية اعمالها أو امرالها.
- ٣ _ يجوز لكل شريك ان يشترك في ادارة اعمال الشركة العادية ولا يحق له ان يتقاضى مكافاة لقاءذلك.
- ع ـ تفصل اكثرية الشركاء في كلخلاف ينشأ عن ادارة شؤونها ، غير انه لا يجوز اجراء تغيير في نوع الاعمال التي تقوم بها الشركة الا بموافقة جميع الشركاء .
- عفظ دفاتر الشركة في مركزها الرئيسي او محل اعمالها . ويباح لكل شريك الاطلاع على اي دفتر
 منها ونسخ اي شيء عنها متى اراد .
 - ٢ ـــ لا يجوز لاكثرية الشركاء ان يخرجوا اي شريك الا اذا خولوا ذلك صراحة باتفاق بينهم .

الفصل الثاني

علاقة الشركاء مع الغير

- المادة ١٧ يعتبر كل شريك وكيلا عن الشركة العادية وعن سائر شركائه في قيامه باعمال الشركة. وتلتزم هذه الشركة كما يلتزم شركاؤه بكل عمل يقوم به عن الشركة هذا الشريك اثناء توليه اعمالها ، الا اذاكان هذا الشريك غير مخول في عقد الشركة او في اية وثيقة لاحقة له – سجلت ونشرت بمقتضى القانون – صلاحيـــة القيام بالعمل ذاته نيابة عن الشركة .
- المادة ١٨ كل شخص قام بعمل او وقع على مستند باسم الشركة العادية يتعلق باعمالها وهـــو مفوض بذلك سواء اكان شريكاً او لم يكن ، يلزم الشركة وجميع الشركاء بالعمل الذي قام به او بالمستند الذي وقع عليه .
- المادة ١٩ ١ يعتبر كل شريك مسؤولا بالتضامن والتكافل مع سائر الشركاء وبالانفراد ايضاً عن جميسع الديون والالترامات التي ترتبت على الشركة العادية اثناء وجوده شريكاً فيها . ويصبح ورثته بعد وفاته مسؤولين بالتضامن عن تلك الديون والالترامات الى ان تسدد . ويشترط في ذلك دائما ، ان لا يصدر امر بالتنفيذ بحق اي شريك بشأن مسؤوليته منفرداً عن ديون الشركة او التراماتها الا اذا كانت الشركة قد فسخت او كان الدائن قد حكم له عليها بللك الدين او الالترام ولم يوجسد عندها مال كاف لتسديده ، ويحق لمن يدفع الدين من الشركاء الرجوع به على الشركة وعلى سائر الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم .
- ٢ لا يصدرامر تنفيذ بحق اية شركة عادية الا بناء على حكم صدر عليها ، واذا حصل شخص على حكم بحق احد الشركاء ، فيجوز للمحكمة ايضا ان تصدر امراً بحجز حصته تأميناً لدفع دينه ، وبجوز لها ان تعين قيا لاستلام ارباحه المستحقة او التي تستحق ولاجراء الحسابات معها .
 - ٣ يحق للشركاء طلب رفع الحجز عن الحصة المحجوزة او شراءها ان صدر امر ببيعها .
- المادة ٢٠ اذا افلس احد الشركاء، فيعطى حقامتياز في طابق افلاسه لديون دائني الشركة على دبو نه و ديون سائر الشركاء واذا افلست الشركة فتعطي امتيازا ديون دائنيها على ديون الشركاء ، طالما لا يوجد خداع او احتيال .
- المادة ٢١ ١ كل من انتحل صفة الشريك في شركة عادية سواء بالفاظ او كتابة او تصرف أو سمح للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولا كشريك في تلك الشركة تجاه كل من اصبح دائناً لها اعتقادا منه بصحة الادعاء .
- المادة ٢٢ ــ لايجوز ضمشخصكشريك جديد الى الشركة العادية الا بموافقة سائر الشركاء الحاليين. واذا انضم شخص كشريك البها، فلا يلتزم تجاهها عن اي عمل قام قبل انضهامه البها، ما لم يوجدانفاق صريح على خلاف ذلك.
- المادة ٢٣ ١ لا يجوز للشريك التنازل الى الغير عن حصته في الشركة الا بموافقة جميع الشركاء، او بموافقة اكثريتهم اذا اجاز عقد الشركة ذلك. وفي اي حال يشترط القيام باجراءات التسجيل والنشر بمقتضى القانون.
- ٢ في حالة انسحاب احد الشركاء من الشركة ، فلا تنتهي مسؤوليته عن الديسون او الالتزامات التي تحملتها الشركةقبل انسحابه ، ما لم يوجد اتفاق بينه وبين الشركة ... بما فيها الشريك المنضم حديثاً _
 وبين الدائنين على ابرائه منها .

٣ – لدفع المستحق عليها لكل شريك نسبياً عن سلفاته التي ليست من رأس المال .

- ٤ لدفع المستحق على الشركة لكل شريك نسبياً من رأس المال .
- وزع ما يتبقى من الموجودات على الشركاء بنسبة توزيع الارباح بينهم .
- المادة ٣١ ــ سواء اكانت الشركة العادية مستمرة في اعمالها او مفسوخه ، اذا لحقها ضررمن جراء اي اخلال اوتقصير قام به احد الشركاء اثناء توليه اعمالها ، فيكون هذا الشريك مسؤولا عن تعويض الشركة،وسائرالشركاء.
- المادة ٣٧ ــ ١ ــ اذا تبين للمراقب ان شركة عادية متوقفه عن تعاطي اعمالها لمدة سنة ، فيجوز له ان يطلب منها ان تجيبه على سؤاله خلال شهرين من تسلمها طلبه حول توقفها عن العمل . فاذا اجابت بالايجاب او لم تجب مطلقاً وانقضت المدة او لم يقنع بصحة جوابها ، فيحق له ان يشطب تسجيلها من السجل ويعلن ذلك في الجريدة الرسمية بدون ان تبطل مسؤولية اي شريك من الشركاء من جراء ذلك .
- ٧ _ يحق لاي متضرر من جراء الشطب ان يطعن الى المحكمة في قرار الشطب خلال شهرين من تاريخ نشر اعلان الشطب في الجريدة الرسمية ، وإذا اقتنعت المحكمة بانسه عند شطب الشركة من السجل كانت تتعاطى اعمالها ، وإن العدل يقضي باعادة اسمها إلى السجل ، فتصدر قراراً بذلك وتعتسبر الشركة عندثذ كأن وجودها ظل مستمراً ولم تشطب ، وترسل نسخة عن هسذا القرار إلى المراقب لتنفيذه و نشر خلاصته في الجريدة الرسمية ، وللمحكمة ايضاً حق فسخ الشركة العادية التي شطب اسمها و تصفيتها .

الفصل الخامس

الشركات العادية المحدودة

- المادة ٣٣ ــ ١ ــ تؤلف الشركات العادية المحدودة بالكيفية المبينة في هذا الفصل . ومع مراعاة الشروط الواردة فيه تسرى احكام الباب الاول من هذا القانون على الشركات العادية المحدودة الا في المواضيع التي لا تتفق فيها والاحكام الصريحة في هذا الفصل .
- ٢ ــ تؤلف الشركة العادية المحدودة من شريك عام واحد او اكثر يكونون مسؤولين عن جميع دبون الشركة العادية المحدودة والتزاماتها ومن شريك واحد او اكثر محدودة مسؤوليتهم لا يعتسبرون مسؤولين عن ديون الشركة العادية والتزاماتها الا بمقدار ما دفعه كل منهم لرأس مالها .
- المادة ٣٤ ــ ١ ــ تؤلف الشركة العاديــة المحدودة بعقد كتابي يسمى (نظـــام الشركة) يوقعه جميـــع الشركاء العامين والمحدودة مسؤوليتهم .
- ٢ _ يجب ان تسجل الشركة العادية المحدودة لدى المراقب وان تقدم له نسخة موقعة عن نظامها وبياناً يوقعه جميع الشركاء العاميين والمحدودة مسؤوليتهم اسمام المراقب او كانب العدل ، وبتضمن البيان التفاصيل التالية بالاضافة الى التفاصيل المطلوبة في تسجيل الشركات العادية : __
 - أ __ بيان بان الشركة العادية محدودة وباوصاف كافة الشركاء المحدودة مسؤوليتهم .
 ب __ تفاصيل المبلغ الذي دفعه كل شريك محدود المسؤولية وكيفية دفعه .

الفصل الرابع

فسغ الشركة العادية وتصفيتها

المادة ٢٨ ـــ مع مراعاة اي اتفاق جائز ببن الشركاء ، تنفسخ الشركة العادية في اي حالة من الاحوال التالية : ـــ

- ً ـ بانهاء مدمها المحدودة .
- ب ـ بانتهاء الغرض الذي اسست من اجله .
 - ج بوفاة احد الشركاء او افلاسه .
- د بوقوع حادث يجعل استمرارها او استمرار الشركاء فيها غير مشروع .
 - ه ببقاء شریك و احد فقط فیها .
 - و -- باتفاق الشركاء جميعهم على فسخها او اندماجها .
 - ز بانسحاب احد الشركاء منها اذا لم تكن مدنها محدودة .

وفي الحالة المذكورة في الفقرة (ز) تفسخ الشركة العادية اعتبارا من تاريخ تسلمها و تسلم سائر الشركاء والمراقب اشعارا من الشريك المنسحب يعلن فيه عن رغبته بالانسحاب الاانه يحق المحكمه بمقتضى المادة (٢٩) ان تقرر الموافقة على انسحاب ذلك الشريك و محاسبته بيما تستمر الشركة قائمة بتعاطي اعمالها.

المادة ٢٩ ــ ١ ــ يجوز نحكمة بداية محل المركز الرئيسي للشركة العادية ان تصدر قراراً بفسخ هذه الشركة بناء على دعوى يقدمها احد الشركاء، وذلك في اى حال من الاحوال التالية : ـــ

- أ اذا لحقت باحد الشركاء غير المدعي عاهـــة جسمية او عقلية دائماً نجعله عاجزا عن
 القيــــام بواجباته ؟وجب عقد الشركة .
- ب اذا اخل احد الشركاء غير المدعي بعقد الشركة اخلالا جوهريا مستمرا ، او الحق بها ضررا جسيما من جراء تولي شؤونها او من جراء ارتكابه خطأ عمديا في تصريف شؤونها .
 - ج اذا كانت اعمال الشركة لا يمكن تعاطيها الا بخسارة .
 - د اذا رأت المحكمة ان من العدل والانصاف فسخها .

٢ – يحق للمحكمة ان تقرر في اي حال ورد في الفقرة (١) ان تقرر استمرار الشركة العادية واخراج
 اي شريك منها واجراء محاسبته ، او الموافقة على انسحابه .

٣ - للمحكمة أن تقرر أيضا تعيين مصفي أو أكثر ليقوم تتصفية الشركسة وتسوية حساباتها وتحصيل حقوقها وتسديد ديونها والتراماتها وتوزيع باقي أموالها وبتمثيلها . وتستمر الشركة العادية قائمة تحت التصفية لمقاصد أنتهاء أعمال التصفية ، وتنقضي باتمام هذه الاعمال . وتتبع أجر أمات تسجيل ونشر تصفيه الشركة ، ثم انقضائها وفسخها بعد أتمام تصفيها ، وذلك بعد استيفاء الرسوم المقرره .

المادة ٣٠ ــ تتبع القواعد التالية في تسوية الحسابات بين الشركاء بعد فسخ الشركة العادية وتصفيتها ، مع مراعاة اي اتفاق بيهم .

تستعمل موجودات الشركة بما فيها المبالغ المقدمة من قبل الشركاء لتسوية الحسائر او العجز في راس المال بحسب الترتيب التالي : __

- ١ لدفع النفقات والمصاريف الناشئة عن تصفية الشركة .
- ﴿ لدفع ديون الشركة والنزاماتها للدائنين من غير الشركاء مع دفع الحقوق المميزة اولاً

- ٣ ــ ينسب المراقب للوزير قبول تسجيل الشركة او رفضها .
- ٤ اذا قرر الوزير قبول تسجيلها ، يقوم المراقب باجراءات التسجيل والنشر الانف ذكرها ، بعد استيفاء الرسوم القانونية ، ويصدر شهادة بتسجيل الشركة تعلق في مكان ظاهر من مركز ها الرئيسي .
- لا يجوز الشركة العادية المحدودة ان تباشر اعمالها ، الا بعد تسجيلها ودفــــع الرسوم . واذا وقعت مخالفة لهذه الفقرة يعتبر كل شريك عام انه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بغرامة خمسين ديناراً .
- المادة ٣٥ ــ تتبع ذات الاجراءات المبينة في المادة (٣٤) اذا طرأ تغيير على نظام الشركة العادية المحدودة او بيانهـــا ، واذا وقعت مخالفة لهذه المادة يعاقب كل شريك بغرامة دينار واحد عن كل بوم تستمر فيه المخالفة .
- المادة ٣٦ ١ لبس للشريك المحدود المسؤولية ان يشترك في ادارة شــــؤون الشركة العادية المحدودة ، وليس له سلطة الزامها . انما يجوز له انبطلع على دفاترهــــا ويستوضح عن حالتهـــا وامـــورها ويتداول مع الشركاء الآخرين بشأنها .
- ٢ آذا اشترك الشريك المحدود المسؤولية في ادارة امورها ، فيكـــون مسؤولا عن جميع الديـــون
 والالتزامات التي محملتها الشركة اثناء اشتراكه في ادارتها كأنه شريك عام .
- ٣ ــ لا تفسخ الشركة العادية المحدودة بسبب وفساة شريك محدود المسؤولية او افلاسه او انسحابه او وقوع عاهة دائمة له .

المادة ٣٧ ــ مع مراعاة نظام الشركة العادية المحدودة ، يراعبي ما يلي : _

- ١ يجوز الفصل في كل خلاف ينشأ عن أية المور عادية تتعلق بالشركة المذكورة بواسطة اكثرية الشركاء العموميين .
- ٢ يجوز للشربك المحدود المسؤولية ان ينقل بموافقة الشركاء العموميين حصته في الشركة الملكورة ويصبح المنقول له لدى اجراء هذا النقل شريكا محدود المسؤولية ويتمتع بجميع حقوق الناقل بعد انتهاء اجراءات التسجيل والنشر بمقتضى هذا القانون.
- ٣ اذا رهن شريك محدوده مسؤوليته حصته في الشركة تأمينالديونه الخاصة ، فلا يحق للشركاء الآخرين فسخ الشركة بسبب ذلك .
 - ٤ يجوز قبول اي شخص شريكا بدون موافقة الشركاء المحدودة مسؤ وليتهم .
- ه ـ لا يحق للشريك المحدود المسؤولية ان يفسخ الشركة بتبليغها اعلانا عن رغبته بالانسحاب او الفسخ .

الفصل السادس

الشركات العادية الاجنبية

- لمادة ٣٨ ١ لا يجوز لاية شركة عادية مؤلفة خارج المملكة وليست مسجلة فيها حتى الان ان تتعاطى اعمـــالها في المملكة ما لم تكن مسجلة بسجل الشركات . وعلى الشركة الاجنبية ان ترفـــع الى المراقب بيانا يوقعه امـــامه او لدى كاتب العـــدل الشخص المفوض بالتوقيع عنها ، ويتضمن المحــدا البيان التفاصيل الاتية : ـــ
 - أ اسم الشركة العادية .
 - ^ب نوع العمل الذي تتعاطاه .

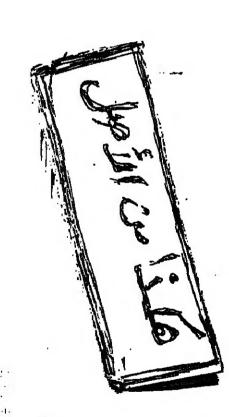
- ج ـــ الاسم الكامل لكل شريك من الشركاء وعنوانه ووصفه وُنجنسيته . ﴿ ﴿ وَعَنْوَانُهُ وَوَصَّفُهُ وَنَجنسيته .
 - د اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها وتمثيلها .
 - ه ـــ مدة الشركة وتاريخ بدء اعمالها .
- و اسم شخص واحداو اكثر مقيمين في المملكة ومفوضين بقبول اي تبليغ ار اعلان الى آشركة.
 و اذا كانت الشوكة العادية محدودة ، فيتضمن البيان ايضا التفاصيل الآتية :
 - ز ــ بيانا بكون الشركة العادية الاجنبية محدودة ووصف كل شريك محدود المسؤولية .
 - ج المبلغ الذي دفعه كل شريك محدود المسؤولية وكيفية دفعه .
- تقدم الشركة العادية الاجنبية الى المراقب مع بيانها نسخة مصدقة عن عقدها وعن اوراق مصدقة
 تثبت تكوينها في الخارج ، مع اية ادلة تثبت حصولها على موافقة السلطات المحتصة في المملكة على
 ممارستها العمل مع اية بيانات اخرى يراها المراقب ضرورية .
 - ٣ ينسب المراقب للوزير قبول تسجيل الشركة او رفضه .
- اذا قبل الوزير تسجيل الشركة . فتتبع اجراءات التسجيل والنشر في الحريدة الرسمية ، بعد استيفاء
 الرسوم القانونية ، ريصدر شهادة تسجيل لهاكشركة اجنبية .
- د اذا طرأ تغيير على البياذات و الوثائن المبرزة اعلاه ، فبجب ان تنبع نفس اجراءات التسجيل والنشر
 ااو اردة في هذه المادة بالنسبة للتغيير ايضا .
- ٦ حل مخالفة لاحكام هذه المادة تعتبر الشركة العادية الاجنيبة وكل شريك فيها أنه ارتكب جرما ويعاقب بغرامة قدرها (٢٥٠) دينارا .

الباب الثاني الشركات المساهمة

الفصل الاول

تأسيس وتسجيل الشركة المساهمة

- المادة ٣٩ _ ١ _ لا يجوز لمجموعة مؤلفة من اكثر من عشرين شخصا ان تتعاطى معا في المملكة اي عمل بقصدالربح الا اذا سجلت كشركة مساهمة بمقتضى هذا القانون .
- ۲ _ يحق لسبعة اشخاص او اكثر يتعاطون معا عملا بقصد الربح ان يطلبوا تأسيس شركة مساهمة ذات مسؤولية محدوده ، كما يحق لشخصين او اكثر يتولون معا اى عمل لهذه الغايسة ان يطلبوا تأسيس شركة مساهمة خصوصية ذات مسؤولية محدوده .
- و الحالتين ، تكون مسؤولية مساهي الشركــة المساهمة محدودة بالمبلغ غير المدفــوع من قيمة
 الاسهم التي يساهم بهاكل و احد منهم أن وجد مبلغ غير مدفوع .
 - المادة ٤٠ ــ تسجل كل شركة مساهمة على الصورة التالية : ـــ
- ١ -- يقدم مؤسسوها طلب ترخيص بتأسيس الشركة الى المراقب مرفقاً بعقد تأسيس الشركة وبنظامها.



الفصل الثاني

الشركة المساهمة الخصوصية

المادة ٤٤_ يقصه بعبارة (الشركة المساهمة الخصوصية) الشركة التي يقضي عقد تأسيسها ونظامها بما يلي : –

- ١ _ بتحديد عدد اعضامها من شخصين الى خمسين شخصا فقط .
 - ٧ ـــ و بتقييد حق نقل اسهمها .
- ٣ _ وبمنع دعوة الجمهور للاكتتاب في اسهم الشركة او اسناد قرضها .
- ٣ _ واذا حمل اكثر من شخص واحد سها واحدا او اسها مشركة فيا بينهم ، فيعتبرون عضوا واحدا لمقاصد هذه المسادة .
- المادة ٤٥ ــ ١ ــ اذا غيرت الشركة المساهمة الحصوصية نظامها بحيث اصبح خالياً من الشروط الواجب ورودها فيه ويقتضي عليها خلال اربعة عشر يوما من ذلك التاريخ ان تقدم الى المراقب الاوراق اللازمة لتوفق وضعها كشركة مساهمة ليست خصوصية ، واذا وقعت مخالفة لهذه المادة فتغرم الشركة وكل عضو من اعضاء مجلس ادارتها او مديرها او سائر موظفيها اللين سمحوا عن عـــــــم منهم وقصدا بوقوع المخالفة بغرامة قدرها خمسون ذينارا .
- ٢ _ يجوز لكل شركة مساهمة غير خصوصية ان تسجل نفسها شركة خصوصية وفقا للاجراءات التالية : _
 - أ ــ تغيير نظامها بقرار من هيأتها العامة غير العادية بحيث يصبح متفقا مع احكام المادة السابقة .
 - ب ــ تقدم الى المراقب طلبا مرفقا مع النظام المعدل وقرار الهيأة العامة .
- جـ ــ يجوز للوزير بناء على تنسيب المراقب ان يقبل او يرفض طلب تسجيل الشركة المساهمة كشركة
- د ــ اذا قبل الوزير الطلب ، يقوم المراقب ــ بعد استيفاء الرسوم القانونية بتسجيلها ونشرها كشركة مساهمة خصوصية بحسب الاجراءات السابقة .
- ٣ ... لا يؤثر تسجيل الشركة المساهمة غير الحصوصية كشركة مساهمة خصوصية في حقوقها ومسؤولياتها المتعلقة بأي دين او التزام جرى قبل تسجيلها بهاده الصفة .
- ٤ ـــ لدى اتمام تسجيل الشركة بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة ينتقل اليها كل حق في مال منقول او غير منقول كانت تمتلكه عند تسجيلها بمقتضى الفقرة الثانية المدكورة .
- ٥ ـ تسري احكام الباب الثاني من هذا القانون على الشركات المساهمة الحصوصية الا في الامور التي لا تتفق فيها واحكام هذا الفصل الثاني الصريحة .

٧ _ يتضمن عقد التأسيس التفاصيل التالية : _

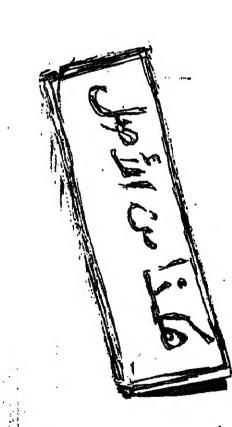
أ _ اسم الشركة .

ب ـ غايات الشركة .

ج ــ ان مسؤولية الأعضاء محدودة

د ــ مقدار رأس المال الأسهمي بالعملة الاردنية ــ ويقسم الى اسهم متساوية القيمة ولا تقل قيمة السهم الاسمية عن دينار واحد ولا تزيد من عشرة دنانير .

- ٣ يجب ان يوقع على عقد التأسيس كل عضو مؤسس امام المراقب او كاتب العدل ، وينبغي ان لا يقل ما يساهم به كل عضو مؤسس عن سهم و احد ؛ وان يضع بجانب اسمه عدد الاسهم التي ساهم بها .
- ٤ ينبغي ان يكون نظام الشركة موقعاً من المؤسسين واذا لم يرفق المؤسسون نظام الشركة مع طلب الترخيص فعليهم تسليمه الى المراقب خلال مدة لاتتجاوز شهراً من تاريخ تقديم طلب الترخيص له. ويتضمن هذا النظام تعيمين مدة الشركة ، اذا كانت محدودة او غير محدودة ، وبيسان محل مركزها الرئيسي الذي يجب ان يكون بالنسبة لكل شركة مؤسسة في المملكة موجوداً في اراضيها كما تكون جنسية الشركة اردنية حكماً رغم كل نص مخالف ويشمل النظام ايضاً الامور الواجب ذكرها فيه بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .
- واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مرفوضاً .
- ٦ في حالة الرفض الضمني او الصريح يحق للمؤسسين مراجعة مجلس الوزراء واللجوء الى محكمة العدل العليا للطعن في قرار الرفض .
- ٧ يحق للوزير ان يطلب الى المؤسسين ادخال التعديلات اللازمة الى عقد التأسيس والنظام كما يراها ضرورية بحسب متطلبات القانون والصالح العام .
 - ٨ يصدق الوزير على النظام مع قرار الترخيص او بعده .
- ٩ -- بعد صدور قرار الترخيص واستيفاء الرسوم القانونية ، يقوم المراقب بتسجيل الشركة المساهمة في السجل ويصدرلها شهادة تسجيل ويرسل للنشر في الجريدة الرسمية اعلان تسجيلها المتضمن بيانــــا
- المادة ٤١ ــ كل تغيير يطرأ على عقد التاسيس ونظام الشركة يقرره اولا اجتماع الهيأة العامة غير العادية بمقتضى هذا القانون ، وبعد ذلك يخضع لاجراءات التسجيل والنشر المرسومة في المادة السابقة .
- المادة ٤٢ ــ ١ ــ تصبح الشركة المساهمة اعتبارا من تاريخ تسجيلها شخصا اعتباريا بالاسم المدرج في عقد التأسيس ، ويكون لها ختم عام . ويحق لها منذ ذلك التاريخ الشروع فياعمال تغطية الاسهم أو الاكتتاب بهــــا
 - ٢ ... تعتبر شهادة تسجيل الشركه بيئة قاطعة على مضمونها ووجود الشركة وتأسيسها وتسجيلها .
 - ٣ ــ تلتزم الشركة واعضاؤها بعد تسجيلها بعقد تأسيسها ونظامها كما لو وقع عليها كل منهم .
- المادة ٣٣ ـــ ١ ـــ تضاف عبارة (المساهمة المحدودة) الى اخر اسم كل شركة تسجل بمقتضى الباب الثاني من هذا القانون. ٢ - بجب أن يطلق على الشركة المساهمة اسم معين يدل على غايتها . ولا يجوز أن يكون هذا الاسم مستمدا من اسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثار براءة اختر اعمسجلة قانونا باسم هذاالشخص.



المادة ٤٦ – يجب أن يحدد رأسمال الشركة المساهمة بالنقد الاردني وأن لا يقل عن عشرة الاف دينار .

المادة ٤٧ – ١ – يقسم رأس مال الشركة الى اسهم متساوية القيمة وتصدر الاسهم بقيمتها الاسميةولا يجوز اصدارها بقيمة ادنى من هذه القيمة

٢ – تصدر الشركات المساهمة اسناداً مؤقتة واسهماً واسناد قرض . ويجوز لها بموافقة الوزير اصـــدار اسهم ممتازة ومنح مناهع خاصة .

٣ – يعطى كل سهم او سند رقماً خاصاً .

 غطى الاسناد الموقعة بعد الاكتتاب بمقتضى المادة ٦٢ وتبقى قائمة الى ان تبدل باسهم او شهادات اسهم بعد ان تسدد كامل الاقساط.

۵ – اسهم الشركة اما نقدیة و تدفع و ممتها نقداً دفعة و احدة او اقساط ، و اما عینیة و تعطی لقاء اموال

٦ - تكون اسهم الشركات المؤسسة في المملكة اسمية .

٧ – السهم غير قابل للتجزئة . انما يجوز ان يشترك فيه اكثر مـــن شخص يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد وكذلك الحال ان اشتر كوا في عدة اسهم.

^ _ ببين نظام الشركة طريقة توزيع الارباح ودفـع الاقساط في الاسهم المقسمة قيمتها الى اقساط على اربع سنوات من تاريخ تسجيل الشركة .

المادة ١٨ ـ ١ ـ تحفظ الشركة سجلاً لاعضائها تدون فيه اسماء الاعضاء المؤسسين وكل شخص اخر قبـــل عضواً فيها ، وارقام اسهمهم او اسنادهم ، ونقـــل الاسهم ، واية تفاصيل اخرى ضرورية وتحفـــظ سجلات ودفاتر واوراق الشركة في مكتبها .

٢ ـ يجوز لاي شخص او عضو ان يطلب نسخة عن السجل كله او بعضه ، واذا رفض المسؤول عـــن الشركة طلبـــه ، فيجوز للمراقب ان يأمر الشركة بالساح بالاطلاع عليـــه حالا او بارسال النسخ المطلوبة الى طالبها واذا استمرتالشركة في رفضها فللمحكمة ان تأمرها بللك .

٣ – تعتبر سجلات ودفاتر الشركة بينة اولية على المسائل التي يجيز القانون قيدها فيه .

المادة ٤٩ ــ يتمتع جميع مساهمي الشركة بالحقوق ويخضعون للالتزامات المبينة في هذا القانون ونظام الشركة .

المادة ٥٠ ــ ١ ــ بعد نشر اعلان تسجيل الشركة المساهمة وتصديق نظامها يباشر المؤسسون معاملات تغطية الاسهم

٢ – يجوز للمؤسسين ان يغطوا كامل قيمة الاسهم وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم دون ان يطرحوها الى الاكتتاب العام . ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيام باستبار مشروع ديامتياز او بمشاريع صناعية يزيد رأسمالها على خمسين الف دينار اذ لا يجوز للمؤسسين فيها تغطية ما يزيد

الفصل الثالث

رأس مال الشركة المساهمة واسمعها

٣ _ لا تسرى احكام هذه المادة على الشركات المساهمة المؤسسة قبل نفاذ هذا القانون . المادة ٥١ – ١ – على المؤسسين في الشركة المساهمة ان يكتتبوا بما لا يقل عن ١٠ ٪ من رأس مالها ويطرح ما يتبقى منها بدون تغطية للاكتتاب العام بتوجيه دعوة بموجب بيان يتضمن الامور الاتية : –

بعد مو افقة ااوزير بتغطبة الاسهم المتبقية بدون تغطية

على ٥٠٪ من رأس المال ويطرح الراقبي للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون ، واذا بقيت الاسهم

المطروحة ــكلها او بعضها ــ بدون اكتتاب بعدانقضاء ثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين

أ _ غاية الشركة ورأس مالها وعدد اسهمها .

ب... اسماء المؤسسين وعنوان كل منهم وجنسيته ومقدار المبلغ الذي اكتتب به .

جــ قيمة المقدمات العينية ـ ان وجدت ـ واسماء اصحابها .

د — مدة الاكتتاب وشروطه وقيمة السهم وكيفية تسديدها .

ه _ المصرف او المصارف التي يجري الاكتتاب فيها .

٢ _ يجب نشر البيان المذكور في صحيفتين يوميتين على الأفل قبل اسبوع من بدء الاكتتاب .

المادة ٥٢ – ١ – يجري الاكتتاب في مصرف او اكثر من المصارف المرخصة وتدفع الاقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب بمقتضى نظام الشركة وتقيد في حساب يفتح باسمها .

٢ _ يكون هذا الاكتتاب على وثيقة تتضمن: _

أ _ الاكتتاب بعدد معين من الاسهم .

ب ــ قبول المكتتب بعقد تأسيس الشركة ونظامها .

ج _ عنوان المكتتب .

د ــ. جميع المعلومات الاخرى الضرورية .

٣ _ يسلم المكتتب وثيقة الاكتتاب الى المصرف ويدفع القسط او الاقساط الواجب دفعها لقاء ايصال يتضمن اسم المكتتب وعنوانه وتاريخ اكتتابه وعدد الاسهم والقسط المدفوع ورقما متسلسلا وغير ذلك من البيانات الضرورية وتوقيع المصرف

٤ _ يعتبر الاكتتاب قطعيا عند اتمام هذه المعاملة مع مراعاة الاحكام المتعلقة بزيادة عدد الاسهم المكتتب

بها على الاسهم المعروضة . م تعطى نسخة مطبوعة عن نظام الشركة لكل مكتب ويدكر ذلك في الايصال.

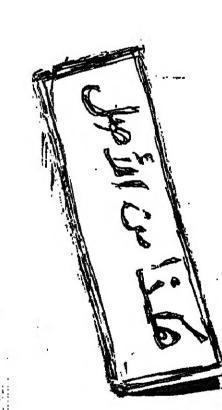
المادة ٥٣ – ١ – على المصرف الذي يجري فيه الاكتتاب ان يقوم بالعمليات المتعلقة به وفقا لاحكام نظام الشركة وهو مسؤول عن مراعاة احكامه .

٧ _ يحفظ المصرف جميــع الاموال المقبوضة مــن المكتتبين ولا يجوز لـــه ان يسلمها الالمجلس الادارة الأول.

٣ _ المصرف مسؤول عن اي تصرف مخالف لذلك .

المادة ٥٤ ــــــ ١ ـــــ يظل باب الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن عشرين يوما ولا تتجاوز ثلاثة اشهر .

٧ _ اذا لم تبلغ الاكتتاباتخلال المدة المحددة لها ثلاثة ارباع الاسهم جاز للمؤسسين تمـــديد الاكتتاب مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .



٣ ــ واذا لم يكشل إلاكتتاب بثلاثة ارباع الاسهم في نهاية هذه المدة وجب على المؤسسين اما الرجوع عن تأسيس الشركة او انقاص رأسمالها .

٤ _ في حالة الرَّجوع عن التأسيس ، تعيد المصارف المودعة للديها المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين تلك المالغ فورا الى اصحابها كاملة

ه ــ وفي حالة انقاص رأس المال ، يعطى المكتتبون الحق بتثبيت اكتتابهم او بالرجوع عنه ضمن مدة لا تقل عن شهر ، فاذا لم يرجعوا عنه في غضونها اعتبر اكتتابهم الاول مثبتا .

المادة ٥٥ ــ يتحمل المؤسسون بالتضامن والتكافل النفقات التي بذلت في سبيل تأسيس الشركة اذا لم يتم هذا التأسيس. المادة ٥٦ ــ اذا ظهر ان الاكتتاب قد جاوز عدد الاسهم المطروحة فيجب ان تنزل اكتتابات المساهمينبنسبةمساهمتهم وان يراعي في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل من الاسهم .

المادة ٥٧ ــ يجب على مؤسسي الشركة خلال شهر من تاريخ اغلاق الاكتتاب : ـــ

ا – ان يقدموا الى المراقب تصريحاً يعلنون فيسه عدد الاسهم التي جرى الاكتتاب بها وقيام المكتتبين بدفع القسط او الاقساط الو اجب دفعها عندالا كتتاب مع الوثائق المصر فية المؤيده لذلك.

ب ــ ان يقدموا مع هذا التصريح نص بيان الدعوة للاكتتاب وقائمـــة بعدد المكتتبين واسمائهم ومقدار الاسهم التي اكتتبوا بها .

ج ــ از يدعوا خلال شهرين من تاريخ اغلاق الاكتتابالمكتتبين والمؤسسين الى اجتماع عامللهيأة التأسيسية. و اذالم يقم المؤسسون بارسال هذه الدعوة خلال تلك المدة قام المراقب بالدعوة على نفقتهم.

المادة ٥٨ – ١ – يرأس اجتماع الهيأة التأسيسية احد المؤسسين الذي ينتخب في ذلك الاجتماع ، ويقوم رئيس الاجتماع بادارة الجلسة وبالتوقيع على محضره ويبلغ صورة عنه الى المراقب عند انتهاء الاجتماع .

٢ – يتألف النصاب القانوني لاجماع الهيأة التأسيسية بحضور مكتتبين يحملون نصف الاسمهم المكتتب بها وتصدر قراراتها بموافقـــة ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد ما لم يحدد نظام الشركة خلاف ذلك .

٣ – لا يجوز للمكتتبين باسهم عينية او الدين منحوا منافـــع خاصة او اسهم ممتــــازة حتى التصويت في القرارات المتعلقة باسهمهم العينية او الممتازة او بمنافعهم الخاصة .

المادة ٥٩ – ١ – تطلع الهيأة التأسيسية على تقرير المؤسسين الذي يجب ان يتضمن المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس ،مع الوثائق المؤيدة له، ثم تتثبت من صحة تلك المعلومات ومو افقتها للقانون و لنظام الشركة.

٢ -- وتنتخب مجلس الادارة الاول ومدققي الحسابات .

٣ - وتبحث في الاسهم العينية والميزات التي اعطيت المؤسسيين . كما تبحث في النفقـــات التأسيسية المصروفة من قبل المؤسسين وتتثبت من صحبها .

٤ – ثم تقرر اعلان تسجيل الشركة تهاثياً

المادة ٢٠ – ١ – بعد اطلاع المراقب على محضر اجتماع الهيأة التأسيسية المتضمن قرار اعلان تأسيس الشركة نهائياً وعلى قائمة اعضاء مجلس الادارة الاول وعلى الوثائق الاخرى ، واقتناعه بان متطلبات الفانـــون : قد تمت ، يوافق على اصدار شهادة تحول الشركة حق الشروع في اشغالها. ولا يحق لها الشروع بها قبل ذلك . وتكون هذه الشهادة بينة على حقها بالشروع في اشغالها

- ٧ _ لا تتقيد باحكام المادة (٧٥) لغاية الماده (٥٩) من هذا القانسون الشركات التي لم تطرح اسهماً للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانـــون انما على المؤسسين فيها قبل الشروع في اعــــال الشركة ،
- ان يسلموا للمراقب ما يلي : أ _ تصريحاً يعلنون فيه انه قد دفعت الى مصرف مرخص مبالـغ لا تقل عن ٢٥٪ من قيمـــة الاسهم المكونة لرأس مال الشركة ، وانه جرت تغطيتها من طرف المؤسســين وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم ــ بدون اكتتاب ــ وان يرفقوا مع هذا التصريح الوثائق المصرفيـــة المؤيدة له وقائمة باسماء المؤسسين و المساهمين و عدداسهم كل منهم والمبالغ المدفوعة عنهاو التي لم تدفع.
- ب _ محضر اجتماع الهيأة التأسيسية والتي تتبع _ على قدر الامكان _ الاجراءات الواردة في الموادالسابقة
- متطلبات القانون قد تمت ، يجوز له ان يوافق على اصدار شهادة شروع باعمــــال الشركة ولا يحق للشركة ان تشرع بأعمالها قبل ذلك .
- المادة ٦١ يحق لكل متضرر ان يتقدم بالطعن القانــوني الى المحاكم المختصة وبمقتضى القوانين المرعيـــة حول صحة تأسيس الشركة واجراءات تسجيلها وحول المسؤولية عن الاضرار او المخالفـــات التي نتجت من جراء اعمال تأسيسها وتسجيلها .
- المادة ٦٢ ــ بعد تأسيس الشركة المساهمة نهائياً يتسلم المساهمون والمكتنبون اسناداً مؤقته مقابل اكتتابهم او مساهمتهم، وتتضمن هذه الاسناد ما يلي : -
 - أ _ اسم المساهم وعدد الاسهم وعدد الاقساط .
 - ب ــ ما دفع من هذه الاقساط وتاريخ الدفع .
 - ج ــــ الرقم المتسلسل للسند الموقت وارقام الاسهم التي يشتمل عليها .
 - - المادة ٦٣ ــ ١ ــ المكتتب او المساهم مدين للشركة بكامل قيمة سهمه .
- ٧ _ اذا لم يسدد القسط المستحق على السهم قبل نهاية اليوم المعـــين لذلك فلمجلس الادارة الحق في ان يضيف فائدة تلزم المكتتب او المساهم المتأخر عن التسديد بدفعها ولمجلس الادارة ان يتنازل عن استيفاء تلك الفائده او تخفيضها .
- ٣ _ كمـــا ان لمجلس الادارة في حالة التأخر عن تسديـــد ما يطلب من المساهم دفعه بيـــع السهم وفقاً للاجراءات التالية: -
- ٤ _ تبلغ الشركة المساهم المقصر اشعارا يكلف به بتسديسه الاقساط المستحقة في خلال اسبوعين من تاريخ تسلمه الاشعار .
- و _ اذا لم يسدد الاقساط بانهاء هذا التاريخ ، يحق للشركة ان تعرض تلك الاسهم للبيع في المزادالعلني وعليها ان تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين قبل عشرين يوما من تاريخ البيع .
 - ٣ _ يجب ان يحدد الاعلان مكان وزمان البيع وعدد الاسهم المعروضة بالمزاد وارقامها .
- ٧ _ بعد انقضاء المدة السابقة ، تجري معاملة البيع بالمزاد العلني في المكان والزمان المعلن عنها وتباع الاسهم باعلى سعر معروض . على ان يدفع كل مزاود سلفا عربونا لا يقل عن عشرة بالمئة منالقيمةالاسمية للإسهم المعروضة ويخسره المزاود الذي يستنكف عن قبول البيع .

٨ ـ لا يقبل تشديد القسط المتاخر دفعه في اليوم المحدد لاجراء المؤاودة .

. . . أ ـ يستوفى من ثمن المبيع كل المبالخ المطلوبة البشركة من اقساط مستحقة وفوائد ونفقـــات ، ويرد الباقي لصاحب الاسهم .

١٠ اذا لم تكف انمان المبيع لتسديد المبالغ المطلوبة للشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر، وتعتبر قيود
 الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع العلني صحيحة ما لم يثبت عكسها .

المادة ٦٤ – بعد تسديد كامل قيمة السهم يعطى المساهم سندا نهائيا يسمى شهادة الاسهم يذكر فيها ان قيمة السهم قد سددت بكاملها ويتمتع حاملها محق ملكية مطلقــة للاسهم المبينة فيها وبجميع حقوق المساهم مثل اقتسام الارباح وحضور الاجتماعات العامة والتصويت فيها .

المادة ٦٥ – الذمة المالية للشركة المساهمة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم . وتعتبر الشركة وحدها – بموجوداتها والموالها – مسؤولة عن ديونها والتزاماتها وخسائرها ولا يكون المساهمون مسؤولين شخصيا عنخسائر والتزامات الشركة الا بمقدار اي رصيد متبق بدون تسديد من اقساط الاسهم التي يحملها كل مساهم ه

المادة ٦٦ ــ يجوز تداول وبيع الاسناد المؤقته بعد ان يكون قد سدد من قيمتها ما يعادل خمسين بالمئة على الاقل .

المادة ٦٧ – ١ – لا يتم بيع ونقل الاسناد والاسهم بالنسبة للشركة الا بعدموافقـــة مجلس الادارة وباية طريقة او صيغة – ان وجدت – يرسمها نظام الشركة .

٢ - يعق لمجاس الادارة ان لا يوافق على بيع أو نقل اي سند أو سهم في الاحوال الآتية :
 أ - اذا كان السند أو السهم مرهونا أو محجوزا أو محبوسا .

ب ــ اذا كان مفقودا ولم يعط به شهادة جديدة .

ج ــ اذاكان البيع !و النقل مخالفا لهذا القانون او نظام الشركة .

د – في اية احوال اخرى تحظر ها القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٦٨ – ١ – يجوز رهن السند او السهم على ان يثبت ذلك في سجل الشركة ويذكر الرهن في السند او السهم .

٢ - يجب انينص عقد الرهن على مصير الارباح المستحقة مدة الرهن وعلى سائر الشروط المتعلقة بالرهن.

٣ - لا يجوز رفع اشارة الرهن الأبعد تسجيل اقرار المرتهن باستيفاء حقه في سجل الشركة او بموجب
 حكم مكتسب الدرجة القطعية .

المادة ٦٩ – ١ – توضع اشارة الحجز على الاسناد والاسهم ويشار الى ذلك في سجل الشركة بناء على تبليغ صادر عن مرجع مختص .

٢ – لا يجوز حجز اموال الشركة تامينا او استيفاء للديون المترتبة على احد المساهمين ي

٣ - وأنما يجوز حجز اسناد او اسهم الدين وارباحها والتي تخص هؤلاء المساهمين ، على ان يجري ذلك
 و فقا للقواعد المتعلقة بحجز الاسهم .

المادة ٧٠ ــ تسرىعلى الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الهيئاتالعامة كماتسرىعلىالمساهموالمحجوزعليه.

المادة ٧١ – بعد اجراء معاملات تسجيل البيع تعطي الشركة المشتري شهادة بالاسهم او الأسناد التي اشتر اها تبنعدد الاسهم المبيعة وارقامها والاقساط المدفوعة واسم المشتري يوقعها من يملك حق التوقيع عن الشركة .

المادة ٧٧ - ١ - تجري معاملات تسجيل الاستاداء الانهام المنقولة بالهبة وفقا للقواتها المقررة لتسجيل البيع ذ- تناف

٢ _ يسجل نقل الاسهم بالميراث وفقا لقواعد تسجيل البيع إذا تقدم جميع الورئسة أو وكلاؤهم أو
 اولياؤهم أو اوصياؤهم بطلب أجراء نقل أسهم المتوفى إلى أسماء المستحقين وفقا للاصول المرعية .

٣ _ فيجميع الاحوال المذكورة في هذه المادة يعطى المساهم الحديد شهادة بالاسهم والاسناد التي افرغت اليه.

المادة ٧٣ _ ١ _ اذا فقد سهم او سند فلمالكه المسجل في سجل الشركة ان يطلب اليها اعطاءه سهما او سندا جديداً بدلا عن الضائم .

. ٢ _ يعلن هذا الفقدان في جريدتين يوميتين مع ذكر ارقام الاسناد او الاسهم وعددها .

بعد مضي شهرين على تاريخ الاعلان يعطى المساهم شهادة جديدة على ان يؤشر عليها بانها اعطيت
 بدلا عن ضائع .

٤ ــ وعلى كل حال ، يبقى المساهم مسؤولا مالياً عن نتائج هذا الفقدان .

المادة ٧٤ ــ ١ ــ ختى للمساهم تسديد قسط او اكثر قبل موعد استحقاقه .

٧ ــ وي هذه الحال تقيد المالغ المدفوعة لدى الشركة في حساب خاص محيث لا بجوز لدلك المساهم ولا
 لغيره استردادها او حجزها .

٣ ــ يعتبر هذا الدفع كدفع لسائر الاقساط فنما لو جرت تصفية الشركة قبل تسديد الاقساط نفسها من المساهمين الآخرين.

الفصل الرابسع

الاسهم العينية

المادة ٧٥ ــ ١ ــ اذا كان طلب الترخيص يتعلق بتأسيس شركة يتألف وأسمـــالها كله او جزء منه من اسهم عينية معطاة لقاء خدمات عينية ، فعلى المراقب قبل اصدار قرار التصديق على نظام الشركة تعيين خبير او اكثر على نفقة الشركة لتخمين قيمة الاموال العينية المقدمة .

٧ ــ تعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع وجميع الحقوق المعنوية .

المادة ٧٦ – ١ – على الحبراء انجاز اعمالهم وتقديم تقريرهم بتخمين القيمة الحالية للمقدمات العينية في خلال ثلاثة اشهر .

٢ ــ اذا كان تقدير الحيراء متفقاً مع تقدير المؤسسين لقيمة هذه المقدمات فتستكمل المعاملات اللازمة
 لانصديق على نظام الشركة .

ب اما اذا تبین من تقدیر الحیراء ان قیمة تلك المقدمات لا تبلغ القیمة المقدرة من قبل المؤسسین ،
 بعوز للمراقب ان برفض التصدیق علی النظام .

٤ ــ نحتى للمؤسسين تقديم طلب جديد يتضمن اما تنزيلا لعدد الاسهم بما ينفق مع تقدير الحبراء ، واما تقديم مقدمات اضافية تجري معاملة تقديرها وفق الاصول السابقة بمعرفة ذات الحبراء ، واذا تعذر ذلك بعين المراقب خبراء غيرهم .

و _ اذا كان التقدر الثاني الصادر عن الحبراء متفقاً مع التقدير الاصلي استكمات معاملات تصديق

نظمام الشركة . المادة ٧٧ منتضمن الاسهم العينية ما تتضمنه الاسهم النقدية من بيانات وتعطى ارقاما متسلساة خاصة ويذكر فيها انها اسهم عينية .

المادة ــ٧٨ــ لا تعطى الاسهم العينية الى عند اتمام تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمتها مدفوعة بكاملها .

المادة ٧٩ ــ ١ ــ لا يجوز تداول الاسهم العينية الا ّ بعد انقضاء سنتين على اصدارها. ٧ ـــاذا صدرت هذه الاسهم عند التأسيس فيعتبر التاريخ الذي قررت فيه الهيأة التأسيسية الموافقة على

تأسيس الشركة نهائياً ، تاريخاً لاصدارها . ٣ 🗕 اذا صدرت هذه الاسهم بعد التأسيس فيعتبر تاريخ صدور قرار الهيأة العامة بالموافقه على احداث هذه الاسهم تاريخاً لاصدارها .

٤ ــ لا يسري منع التداول على الاسهم العينية المعطاة لمساهمي شركة مندمجة كانت اسهمها متداولة قبل

المادة ٨٠ – يتمتع اصحاب الاسهم العينية بالحقوق التي يتمتع بها اصحاب الاسهم النقدية باستثناءالحقوق التي منعت عنهم صراحة في هذا القانون .

الفصل الخامس

زيادة وتخفيض رأس المال

المادة ٨١ – ١ – يجوز للشركة المساهمة ان تزيدرأس مالها اذا كان رأس مالهــــا الاصلي قد تغطى بكــــامله او قد دفعت جميع اقساط الاسهم.

٢ – وفي هذه الحالة يتقدم مجلس الادارة بطلب الزبادة الى الوزيرالذي له بناء على تنسيب المراقب قبول او رفض هذه الزيادة .

٣ – يجب ان تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة وفي حالة صدور الاسهم الحديدة بسعر يزيد على قيمتها الاصلية يقيد الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الاصدار ريحآ

٤ – تصدر الهيأة العامة باكثرية (٧٥) بالمئة من اصوات الاسهم الممثلة فيها قرارها بزيادة رأس مال الشركة وفق الشروط المبينة فيه

 مدا القرار الى المراقب مع طلب ترخيص الزيادة وتتبع اجراءات الترخيص والتسجيل والنشر المرسومة في المادة (٤١) فيما لو طرأ تغيير على عقد التأسيس ونظام الشركة .

٦ - يجب تطبيق احكام الاكتتاب الاصلي على الاسهم الجديدة

المسادة ٨٧ ــ اذا رأى مجلس الادارة ضرورة زيادة الاسهم عسن طريق احداث اسهـــم عيثية جديدة، وجب عليه اتباع الاصول المنصوص عليها بشأن الاسهم العينية المقدمة عندالتأسيس ، وتقوم عندئلـالهيأة العامة بوظائف الهيأة ــ التأسيسة

المادة ٨٣ ـــ ا ـــ يجوز للشركة المساهمة ان تخفض رأس مالهــــا اذا زاد على حاجتها او اذا طرأت عليهــــا خسارة ورات الشركة اعادته الى قيمتها الموجودة للنبها .

٢ -- لا يقرر التخفيض الا مع الاحتفاظ محقوق الغير بمقتضى المادة (٨٢)

٣ – يجب أن يستند التخفيض إلى قرار صادر عن الهيئاة العامة باكثرية (٧٥) بالمئة من أصوات الاسهـــم المثلة في اجتباع الهيأة ، وان يقدم طلب ترخيص التخفيض الى المراقب مرفقــــا بالقرار الملكور وتتبع اجراءت النرخيص والتسجيل والنشر بمقتضى المادة (٤١) ويرفق مع الطلب ايضا جــــدول مصدق من مدققي الجسابات يبين الترامات الشركة واسم كل دائن وعنوانه .

پجوز ان بجرى التخفيض باحد الاشكال الانية: -

أ ــ تنزيل قيمة الاسهم الاسمية بابطال الالتزام بدقع الاقساط غير المستحقة اذاكانت فالنضة

ب ــ تنزيل قيمة الاسهم الاسمية بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة على الشركة او باعادة جزء منه اذا رات ان راسمالها يزيد على حاجتها .

المادة ٨٤ – ١ – يبلغ المراقب الدائنين الواردة اسماؤهم في الجدول الملكور في المادة السابقة اشعارا عن عزم الشركة على تخفيض راس مالها ويعلن الاشعار في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين .

٢ _ يحق لكل دائن ان يقدم الى المراقب خلال شهر من تاريخ اخر اعلان اعتراض على التخفيض .

٣ _ يُسعى المراقب لتسوية الاعتراضات بالطرق الودية خلال شهر من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض .

٤ ــ اذا لم تتم تسوية الاعتراضات خلال المدة المذكورة ، يكلف المراقب المعترضين بتقديم دعوى الى المحكمة خلال شهر من تاريخ التكليف .

 ه ــ اذا بلغ المدعي المراقب باقامة الدعوى خلال تلك المدة تؤجل اجراءات ترخيص وتسجيل التخفيض الى ان يصدر قرار المحكمة ويعتبر قطعيا .

٦ ... اذا لم يقدم اعتراض الى المراقب او لم تقدم دعوى الى المحكمة خلال المدد المعينة او قدمت دعوى وقررت المحكمة اجازة التخفيض ، فعلى الشركة ان تطلب من الراقب ترخيص التخفيض وتسجياه ونشره حسبها ورد في المادة السابقة وعندها يجوز للوزيران يصدر قرارا بترخيصالتخفيض يسجل وينشر بعد استيفاء الرسوم القانونية .

راس المال الاصلي ، ويجب ادخال هذا التعديل على كل نسخة من عقد التأسيس والنظــــام تصدر او تسلم الى المساهمين او الى الغير بعد ذلك التاريخ .

لا يجوز للشركة المساهمة ان تشتري اسهمها لحسابها الخاص .

الفصل السادس

استأد القرض

المادة ٨٦ – ١ – يحق للشركات المساهمة ان تصدر اسناد القرض .

٢ _ اسناد القرض هي وثالق ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تعطى للمكتنبين لقاء المبالغ التي اقرضوها للشركة قرضا طويل الاجل .

٣ _ ويتم هذا القرض عن طريق الدعوة للاكتتاب العام .

المسادة ٨٧ ــ تعطى اسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في اجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة.

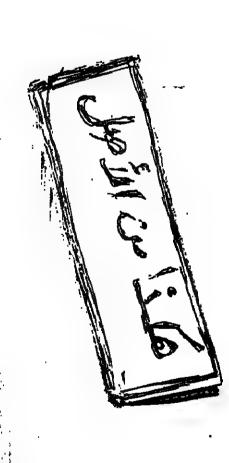
المسادة ٨٨ ــ يتوقف اصدار اسناد القرض على استكمال الشروط التالية : ــ

أ _ ان يكون قد تم دفع راس مال الشركة بكامله .

ب ــ ان⁄لا يجاوزالقرض راس مال الشركة ويستثنى من ذلك شركاتالتسليفالعقارى والزراعي والصناعي.

ج ــ موافقة الوزير المسبقة على اصدار الاسناد .

د ــ ان تحصل الشركة على موافقة الهيأة العامة .



الفصل السابع ادارة الشركة المساهمة

مجلس الادارة

الماده ١٠٤ - ١ - يتولى ادارة الشركة المساهمة غير الخصوصية مجلس ادارة لايقل عدد أعضائه عــن خمسة ولا يزيد على تسعه .

٢ - خِوز زيادة عدد الأعضاء بموافقة الوزير اذا اقتنع بوجود سبب موجب لذلك .

٣ _ يتولى ادارة الشركة المساهمــة الخصوصية مجلس ادارة لايقل عدد أعضائه عن اثنين ولا يزيد على خمسة ، تبعا لأي تغيير يوافق عليه الوزير .

الماده ١٠٥ – ١ – نِجب أن لاتزيد مدة مجلس الادارة على ثلاث سنوات ، الا أن مجلس الادارة القائم يستمر في تصريف الشركة لحين انعقاد الهيأة العامة التي ستنتخب مجلس الادارة الحديد على أن يتم ذلك خلال مدة لانتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم ويستثبى من ذلك الأعضاء مندوبو الحكومـــة .

٧ _ و يجب تغيير نصف أعضاء مجلس ادارة أي شركة على الأقل مرة في كل دورة وذلك باستبعاد النصف الأخير من أعضاء المجلس القائم - اذا فاز جميع أعضائه بالانتخاب - الحائزين على أقل الأصوات واستبدالهم بعدد مماثل من الحائزين على أكثر الأصوات بين المرشحين الجدد واذا كان عدد أعضاء المجلس فردياً يعتبر نصف المجلس نصف العدد زائد نصف

٣ _ واذا فاز جميع أعضاء المجلس السابقين بالتركية فيستبعد نصفهم حسب المفهوم الوارد في الفقرة (٢) أعلاه بالاتفاق فيما بينهم واذا تعذر الاتفاق فيصار الى القرعــــة ثم تدعى الهيأة العامة خلال اسبوع من تاريخ الاتفاق أو القرعة لانتخاب عدد مماثل لمن استبعد بالقرعة ولا يجوز للمستبعدين بالقرعة من الرشيح للعضوية في هذه الحالسة .

المادة ١٠٦ ــ ١ ــ محدد نظام الشركةعدد الاسهمالتي محقامتلاكها لتوهل صاحبها للترشيح لعضوية مجلس الادارة وللوزير تقدير هذا العدد بحسب وضع الشركة وضان مصلحتها ومصلحة المساهمين .

٢ — لايجوز ترشيح من لايملك ذلك العدد للعضوية .

٣ _ تسقط تلقائيا عضوية من تنقص أسهمه خلال مدة العضوية عن ذلك العدد .

المادة ١٠٧ – ١ – يبقى النصاب الموَّهل للعضوية من أسهم أعضاء مجلسالادارة محجوزاً ولا يجوز التداول به قبل مضي ستة أشهر على تاريخ انتهاء مدة عضويتهم .

٧ _ تحفظ هذه الأسهم لدى الشركة لقاء ايصال وتوضع عليها اشارة الحجز ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة الشركة ولضان المسؤوليات المرتبة على مجلس الادارة . ويشار الى ذلك في سجل الأسهم الموجود في الشركة .

. . . ٣ ـ لاتشري هذه المادة على اسهم الحكومــة .

المادة ٨٩ ــ على مجلس الادارة قبل القيام بالدعوة اللا كبيما يسياه القرض ونشر أي إعلان لهذه الغاية في الصحف اليومية و الله الله الله المرادة الرسمية بيانا يتضمن تاريخ قرار الهيأة العامة بالموافقة على لاصدار مع الاشار ةالى موافقة الوزير وعدد الاسناد التي يراداصدارها وقيمتهاالاسمية ومعدل فائدتها وموعدايفاتهاوشروطه وضماناته وعدد اسناد القرضالتي اصدرتها الشركة منقبل مع ضماناتها ومقدار راس مال الشركة وقيمة المقدمات العينة ونتائج الميزانية الاخيزاة المُصْدَقة، ويحمل ذلك البيان آسماء اعضاء مجلس الأدارة. ونزود المراقب بنسخه من هذا البيان.

المادة ٩٠ _ يجب ال تذكر الايضاحات المشار اليها في وثيقة الاكتتاب وفي السند مع الاشارة الى عدد الحريدةالرسمية

المادة ٩١ ــ محقالمكتتبين بالاسناد ان يلغوا اكتتابهم وان يستردوا الميالغ التي دفعوها اذا لم تراع المعاملات المنصوص

المادة ٩٧ _ يجب على اعضاء مجلس الادار وبعد اغلاق الاكتتاب بالاسنادان يقدموا الى المراقب تصريحا بمقدار الاسناد المكتنب بها. المادة ٩٣ – اذا لم يكن ثمن الاسناد قد دفع بتمامه عند الاكتباب ولم يجب المكتنبون الدعوة الموجهة لدفع الرصيدعند استحقاقه ، يحق للشركة ان تبيع هذه الاساد اما بالمزاد العلبني او في البور صـــة ـــ ان وجمدت ـــ وفقا

للاجراءات المتبعة في بيع الاسهم المتاخر دفع اقساطها.

المادة ٩٤ ــ يجوز اصدار اسناد قرض ذات مكافأة تدفع عند استهلاك السند او وفائه ." المادة ٩٥ – ١ – يجري وفاء قيمة الاسناد من قبل الشركة وفاقا للشروط التي وضعت عند الاصدار .

٢ – ولا يجوز الشركة إن تقدم ميماد الوفاء أو تؤخره .

المادة ٩٦ – ١ – يتكون حكما من اصحاب اسناد القرض هيأة موحدة تتالف من تلقاء نفسها عندكل اصدار . ٢ – وتسرى قرارات هذه الهيأة على الغاثبين وعلى المخالفين من الحاضرين .

المادة ٩٧ ــ ١ ــ ختم هـأة حملة اسنادالقرض لاول مرة بناء على دعوة الشركة المصدرة للقرض .

. ٢ - وعلى الشركة خلال اسبوعين من تاريخ اختتام الاكتتاب ان توجه دعوة للهيأة الى الاجتماع . ٣ – تدخل ي جدول اعمال هذا الاجتماع الموافقة على نظام الهبأة وانتخاب تمثليها .

المادة ٩٨ – ١ – تعقد الهيأة اجتماعاتها فيها بعدٍ بناء على دعوة ممثلها..

٧ – ويجب عليهم دعوتها اللاجماع عندما يطلب فريق من حملة الاسناد يمثلون ١٥ بالمئة من قيمتها .

٣ – وتجتمع هذه الهيأة ايضا بناء على دعوة مجلس ادارة الشركة

المادة ٩٩ ــ ١ ــ تجري الدعوة باعلان ينشر في احدى الصحف اليومية .

٢ – تتضمن الدعوة جدول الاعمال.

٣ – ولا يجوز أن يتناول البحث في الاجتماع سوى الموضوعات المدرجة في الحدول . المادة • ١٠ ــ يحق لممثلي الهيأة ان يتخذوا جميع الندابير التحفظية لصيانة:حقوق حملة الاستاد .

المادة ١٠١ ـــ ١ ـــ لا تكون قرارات الهيأة قانونية إلا إذا كان الحاضر؛ون-يمثلون الاكثرية المطلقة للاسناد .

٢ ــ واذا لم يكتمل هذا النصاب يصار إلى دعوة الهيأة لاجتاع ثان في الزمان والمكان اللدين دعيت فيها الهيأة للاجتماع الاول وذلك في اليوم السابع من موعد هذا الاجتماع على أن تشتمل على جدول اعمال.

٣ – ويكفي في الاجتماع الثاني أن يمثل فيه ربع قيمة الاسناد .

٣ - ويدهي في الدجتاع التابي الم يمنل ميه ربع فيمه الاستاد . ٤ - تتخذ القرارات بموافقة ثلثي اصوات الاستاد المثلة في الاجتماع . المادة ١٠٢ - كل تدبير يؤول الى اطالة ميعاد الوفاء او تحفيض معدل الفائدة او رأس مال الدين أو انقاص التأمينات الضامنة له وبوجه الاجال كل تدبير عس حقوق حملة الاستاد لا يجوز أن يتخذ الا باكثرية اللائة إرباع اصوات الاسناد في الاجتماع .

المادة ٣ ١٠١- ١ - يمق لممثلي أضحاب استاد القرض حضور الهيئات العامة للساهي الشركة م

٢ - وعلى الشركة ان توجه لهم نفس الدعوة للوجهة للمساهنين ٢ ... المراد المساهنين ٢ ... المراد ا

٣ - ويمن لمم الاشتراك في المباحثات دون التضويت المناب بين بالمائل المناب المناب المناب المناب المناب

المادة ١٠٨ – ١ – اذا كان شخص اعتباري من أشخاص الحقوق العامــة كالدولة والبلديات مساهماً في احدى الشركات محق له انتداب ممثلين عنه في مجلس الآدارة بنسبة الأسهم التي يملكها لمجموع الأسهم ، أو بنسبة تزيد على ذلك حسبما يتفق عليه بين الأطراف المعنيــة .

٢ ــ يتمتع ممثلو الشخص الاعتباري المشار اليهم بالحقوق التي يتمتع بها الأعضاء المتتخبون وعليهم
 نفس الواجبات ، ولكنهم لايتدخلون في انتخاب بقيــة الأعضاء .

٣ ــ والشخص الاعتباري المذكور مسؤول عن تصرفات ممثليه تجاه الشركة ومساهميها وداثنيها .

المادة ١٠٩ – لايجوز أن يكون عضواً في مجلس ادارة أي شركة من حكم عليه .

أ _ بأيـة جنايـة

ب ــ بمنحة السرقة والاحتيال واساءة الأمانة والتروير والافلاس التقصيري والشهادة واليمين الكاذين .

المادة ي ١١٠ ــ نتخب الساهمون أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري .

الماده ۱۱۱ سـ ۱ سـ على كل شركة مساهمة أن تعد سنوياً قائمة بأساء رئيس وأعضاء عجلس ادارتها وجنسية كل منهم وعمره ومهنته ومقدار مساهمته في رأس مال الشركة .

٢ ـ ترسل الشركة هذه القائمة الى المراقب في خلال الشهر الأول من سنتها المالية .

٣ – تعلم الشركة المراقب بكل تغيير يطرأ على هذه القائمة خلال شهر من حصوله .

المادة ١١٢ – ١ – على كل عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة ومديرها أن يقدم الى مجلس إالادارة في أول اجتماع له اقراراً بما يملكه من أسهم الشركة باسمه واسم زوجته أو أولاده القاصرين وبكل تغيير يحصل في تلك الملكية وأن يتم ذلك خلال اسبوعين من حصول التغيير .

٢ - يحق للمراقب طلب تلك الاقرارات من مجلس الادارة ، وعلى المجلس تزويده بها خلال اسبوعين من تاريخ تسلم الطلب .

المادة ١١٣ – لايجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لأي من أعضاء مجلس ادارتها . ويستثنى من ذلك البنوك وشركات الاثبان اذ بجوز لها ، في مزاولة الأعمال الداخلة ضمن غاياتها وبنفس الشروط التي تتبعها بالنسبة للعملاء ، أن تقرض أعضاء عجلس ادارتها .

المادة ١١٤ — يضع عجلس الادارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم قبل انعقاد الهيأة العامة العادية باسبوع على الأقل وحتى انتهاء انعقادها كشفاً مفصلا يتضمن البيانات التالية : _

جميع المبالغ الي حصل عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضائه في السنة
 المالية من اجور واتعاب ومرتبات ومكافآت ومياومات سفر وعمولة وغير ذلك .

ب - كل تعهـــد احالته الشركة في تلك السنة تزيد قيمته عـــلى خمسائة ديّنار ، والجهة التي أحيل عليها ذلك التعهد . وتقوم الشركة بترويد المراقب بنسخ عن هذه البيانات في مدة لاتقل عن أسبوع قبل اليوم المقرر لانعقاد الهيأة العامة .

ويكون اعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات :

المادة ١١٥ – ١ – على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائها مرانية الشركة ، وحساب الأرباح والحسائر مدققين من مدققي حسابات قانونين وتقريراً يتضمن شرحاً وافياً لاهم بنود الايرادات والمصروفات .

٢ ــ ترسل تلك البيانات مع تقرير مدققي الحسابات الى كل مساهم بالبريد المسجل مع الدعوة
 لاجتماع الهيأة العامة العادي وذلك قبل تاريخه في مدة لاتقل عن أربعة عشر يوماً .

٣ _ بجب أن تشتمل الدعوة على جدول الأعمال .

٤ _ ترسل نسخ من جميع البيانات المتقدمة الى المراقب والى مدققي حسابات الشركة .

المادة ١١٦ – بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعلن مجلس الادارة دعوة المساهمين للهيأة العامة في صحيفتين يوميتين ويكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة باسبوع على الأقل .

المادة ١١٧ – ١ – على مجلس الإدارة أن ينشر المرانية العامة وحساب الأرباح والحسائر وموجزًا عن تقرير على المادة ١١٧ – ١ على مجلس الإدارة في احدى الصحف اليومية وذلك خلال شهرين من تاريخ انعقاد الهيأة العامـــة .

٢ - ترسل نسخ من هذه البيانات الى المراقب الذي يقوم بنشرها في الجريدة الرسمية على نفقة

٣ ـ تعفى من القيام بهذه المعاملات الشركات التي لم تدع الجمهور للاكتتباب وقت تأسيسهما
 والشركات المساهمة الحصوصية .

الماده ١١٨ – ١ – لايجوز لأي شخص أن يكون عضواً في عجلس ادارة اكثر من ثلاث شركات ولا يجوز له أن يكون مديراً منتدباً لاكثر من شركة واحدة .

٢ ــ اما الشركات ذات الامتياز أو التي تساهم بها الحكومة فلابجوز للشخص الواحد أن يكون
 عضواً في مجالس ادارة اكثر من شركتين منها.

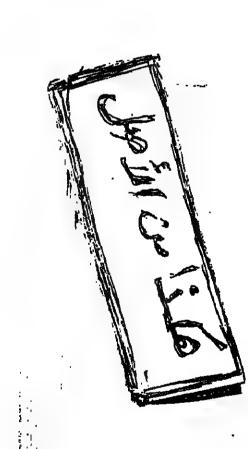
المادة ١١٩ – لا يجوز ترشيح من تجاوز السبعين من عمره لعضوية مجلس الادارة الا اذا كان يملك ما لايقل عن عشرة بالمئة من رأسمال الشركة .

المادة ١٢٠ – ١ – لايجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس ادارة أية شركة المادة ١٢٠ – ١ الأبوصفه ممثلا للحكومـــة .

٢ ــ لا يجوز انتخاب أحد أعضاء مجلس الأمة في اثناء مدة عضويته رئيساً لمجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو مديراً منتدباً بها الا اذا كان مشغلا هذا المنصب عند اختياره عضو أد. ة

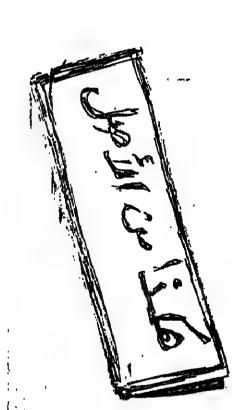
المادة ١٢١ – يجوز أن يشترط في نظام الشركة انتخاب عدد لايتجاوز نصف أعضاء مجلس الادارة الأول من بين موسسي الشركــة .

المادة ١٢٧ ــ على المنتخب لعضوية مجلس الإدارة الذي يرغب في عدم قبول العضوية أن يعلم الإدارة بدلا في المادة ١٢٧ ــ على المنتخب لعضوية . خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه الانتخاب ويعتبر سكوته قبولا منه بالعضويـــة .



- المادة ١٢٣ ١ اذا شغر مركز عضو منتخب في مجلس الادارة لسبب من الأسباب فيخلفه فيه تلقائياً المرشح اللهدة ١٢٣ ١ اذا شغر مركز عضو منتخب في مجلس الادارة لسبب من الأسباب فيخلفه فيه تلقائياً المرشح الله المخلوب أن المجلس ، في آخر انتخابات اجرتها الهيأة العامة أشريطة أن يكونهذا المرشح لايزال محتفظاً بموهلاته للعضوية بمقتضى هذا القانون.
- ٢ يتبع هذا الأجراء كلما شغر مركز في المجلس. ولكن اذا كان أعضاء المجلس قد فازوا بالتزكية فللمجلس أن يعن في المركز الشاغر من يراه مناسباً من المساهمين الحائزين على شروط العضوية في حدود القانون على أن يقترن هذا التعيين بموافقة الوزير. ويبقى هذا التعيين موقتا حتى يعرض على الهيأة العامة في أول اجتماع لها كي تقوم باقراره وبانتخاب من عملاً المركز الشاغر بمقتضى هذا القانون وفي كلتا الحالتين يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الادارة.
- · المادة ١٧٤ ١ لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الأعمال التي تكفل سير العمل في الشركة وفقاً لغاماتها .
- ٢ ــ ولكن على المجلس أن يتقيد بتوجيهات الهيأة العامة وان لا يخالف قراراتها ولا نظام الشركة
 ولا أحكام هذا القانون.
- ٣ ــ تعنن في نظام الشركة الحدود والشروط التي يسمح بها لمجلس الادارة الاستدانــة ورهن عقارات الشركة واعطاء الكفالات.
- الماده ١٢٥ ١ جتمع مجلس الادارة في مكتبه خلال اسبوع من تاريخ انتخابه . وينتخب بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
- ٢ يجوز لمجلس الإدارة أن ينتخب بالاقتراع السري عندما يرى ذلك مناسباً، عضواً مفوضاً أو اكثر يكون له أولهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسبما يفوضهم بذلك عجلس الادارة.
- ٣ تزود الشركة المراقب بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء المفوضين ، في خلال اسبوع من تاريخ كل قرار .
- المادة ١٢٦ ١ رئيس مجلس الإدارة هـــو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وامـــام كافة السلطات . ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة بكامله في علاقات الشركة مع الغير مالم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك .
- - ٣ ــ نائب رئيس مجلس الإدارة ينوب عن الرئيس في حالة غيابـــه .
- المادة ١٢٧ ١ بجوز أن يقوم رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر فيه بوظيفة مدير عام للشركة أو نائب للمدير العام أو مساعد للمدير العامبقرار من مجلس الإدارة بأكثرية ثلثي أعضائه. ولا بجوز تعيين أي من أعضاء المجلس في أي مركز آخر في الشركة الا بموافقة الوزير .
- ٢ ولا بجوز لاعضاء مجلس الإدارة تولي وظيفة ذات اجر وتعويض في الشركة الا اذا نص نظام الشركة على جواز ذلك ووافق عليه الوزير سنوياً وتحدد مكافأة العضو في تلك الحال من قبل مجلس الإدارة وبموافقة ثلثي أعضائه على الأقل.

- المادة ١٢٨ ١ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن كل مخالفة ارتكبوها ضد القوانين والأنظمة والتعليمات العامــة أو ضد نظــام الشركــة .
- ٢ الدعوى التي يحق للمتضرر أن يقيمها هي دعوى شخصية ولا يحول دون اقامتها بالنسبــــــة
 لاحساهمين اقبراع من الهيأة العامة بابراء ذمــة مجلس الادارة .
- المادة ١٢٩ ١ رئيس واعضاء مجلس الإدارة مسؤولون أيضاً تجاه المساهمين عن تقصير هم المتعمد أو اهمالهم الشديد . أما بالنسبة للغير ، فأنهم غير مسؤولين مبدئياً عن ذلك الحطأ .
- لكن في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في الموجودات نتيجة التقصير المتعمد أو الاهمال الشديد بحق للمحكمة أن تقرر تحميل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو مديرى الشركة أو مدقعي حساباً المديون الشركة كلها أو بعضها .
- سبي المحكمة المبالغ التي يكونون مسؤولين عنها وما اذا كانوا متضامتين في المسؤولية أم لا . ٣ ــ تعين المحكمة المبالغ التي يكونون مسؤولين عنها وما اذا كانوا متضامتين في المسؤولية أم لا .
- ٤ ــ وخب عليهم لدفع هذه المسؤولية عنهم اقامة الدليل على أنهم اعتنوا بادارة أعمال الشركة
 ١عتناء الوكيل باجر .
- المادة ١٣٠ ان حق اقامة الدعوى يمقتضى المادتين السابقتين يعود للشركة . واذا لم تمارس هذا الحق فلكل مساهم ان يداعي بالنيابة عنها بقدر المصلحة التي تكون له في الشركة .
- المادة ١٣١ ١ لايمكن الاحتجاج بالابراء الصادر عن الهيأة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وأعلان تقرير مدققي الحسابات .
 - ٢ ــ ولا يشمل هذا الابراء الا الأمور الإدارية التي تمكنت الهيأة العامة من معرفتها .
- المادة ١٣٢هـــ تكونالمسؤولية اما شخصية تلحق عضوا واحداً منأعضاء مجلس الإدارة أو مشتركة بينهم جميعاً . ٢ ـــ ويكون توزيع المسؤولية النهائي بين المسؤولين بحسب قسط كل منهم في الحطأ المرتكب .
- المادة ١٣٣ ــ تسقط دعوى المسؤولية بالتقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ اجبًاع الهيأة العامة الذي قدم فيه عجلس الإدارة حساباً عن أعبالـــه .
- المادة ١٣٤ ــ ١ ــ يعين مجلس الإدارة من ذوي الكفاءة مديراً عاماً للشركة ويفوضه بالادارة العامة لها بالنعاون مرح المحلس
- مــع المجس . ٢ ــ أما الشركات ذات الامتياز أو التي تساهم الحكومة في رأسهالها فعلى مجلس ادارتها أن ينسب للوزير ثلاثة أشخاص ليختار من بينهم مديراً عاماً لهـــا .
- مورير مرم المحاص في الشركات ذات الامتياز أو التي تساهم الحكومة في رأسهالها الا ٣ - لايتم عزل المدير العام في الشركات ذات الامتياز أو التي تساهم الحكومة في رأسهالها الا بقرار من لجنة خاصة مولفة من أحد قضاة محكمة النمير رئيساً ومن رئيس مجلس ادارة الشركة المعنية أو نائبه ووكيل وزارة الاقتصاد الوطني أو مساعده عضوين .
- المادة ١٣٥ ١ يتناول رئيس واعضاء مجلس الإدارة مكافآتهم بمعدل نسبي من الأرباح الصافية توزع بينهم حسب عدد الحلسات التي حضرها كل منهم وبجب أن لايزيد ذلك المعدل على عشرة بالمائة (١٣٥) دينار سنوياً. (١٠٪) من الأرباح المعدة للتوزيع ويشرط أنلانتجاوز تلك المكافآت (٢٥٠) دينار سنوياً. ٢ تحدد مكافآت الأعضاء مندوني الحكومة حسب القو انين والأنظمة المتعلقة بذلك.



المادة ١٣٦ – ١ – يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو بناء على طلب ربع أعضائه على الأقـــل .

٧ _ بجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون قراراته قانونية .

٣ _ يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة أو في المكان الذي يعينه الرئيس اذا تعذر الاجتماع في مركز الشركـــة .

٤ _ بجب أن الاتقل أجماعات المجلس عن ستة مرات في السنة .

المادة ١٣٧ – ١ – ينظم لكل جلسة محضر يسجل فيسجل خاص ويوقعه الرئيس والأعضاء الذين حضروا الجلسة

٢ ــ وعلى العضو المخالف أن يسجل سبب مخالفته خطياً فوق توقيعه .

٣ ــ بجوز اعطاء صورة عن كل محضر موقعة من الرئيس .

المادة ١٣٨ – عدد النظام الداخلي التفاصيل المتعلقة بادارة الجلسة والدعوة اليهــــا والأمور الأخرى التي لم ترد في

المادة ١٣٩ – تصدر قرارات مجلس الادارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين واذا تساوت الآراء يرجحالرأي الذي يكون الرئيس بجانبـــه .

المادة ١٤٠ ـــ لانِجوز التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الادارة .

المادة ١٤١ – ١ – جب أن تكون استقالة عضو مجلس الادارة خطية وأن تبلغ الى المجلس .

٢ - وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تبليغها الى المجلس . ولا تتوقف على قبول من أحد ولا يجوز الرجوع عنهــــا .

المادة ١٤٢ – ١ – بحق للهيأة العامة اقالة رئيس مجلس الادارة أو أحد أعضائه بناء على اقتراع من المجلس بقرار يتخذه بأغلبية ثلثي أعضائه أو بناء على طلب موقع من مساهمين بملكون مالا يقل عن عشرين بالمئة من الأسهموبعدساع أقوال العضو المطلوب آقالته.وترسل نسخةمن قرار الاقالة الى المراقب.

٢ – اذا قدم طلب الإقالة الى مجلس الادارة قبل شهرين أو اكثر من ميعاد اجتماع الهيئة العامـــة العادية . وجب على المجلس أن يوجه خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الطلب الدعوة لعقد هيئة عامة ، واذا لم يقم المجلس بذلك قام المراقب بالدعوة للاجتماع على حساب الشركة .

٣ – لايجوز بحث اقالة رئيس المجلس أو احـــد اعضائه في اجماع الهيأة العامـــة الا اذا ورد ذلك صراحة في جدول أعمالها مع بيان اسم الشخص المطلوب اقالتـــه .

لمجلس الادارة وتقرير مدققي الحسابات .

اعتبر مستقيلاً بقرار يتخذه مجلس الادارة ويبلغه للوي العلاقة . ويستثنى من ذلك العضو مندوب الحكومـــة .

٢ - ويعتبر مستقبلا إذا تغيب عن اجهاعات مجلس الادارة لمدة سنة أشهر متتالية ولو كان هذا النغيب بسب عدر مشروع

المادة ١٤٤ – ١ – لايجوز أن يكون لرئيس مجلس الادارة أو لاحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتبا طات التي تعقـــد مع الشركة أو لحسابها .

٢ ــ يستثنى من ذلك المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميـــع المتنافسين بالاشتراك في العروض على قدم المساواة شريطة أن يكون عضو مجلس الادارة صاحب العرض الأنسب وان تكون موافقة المجلس على هذا العرض بأغلبية لاتقل عن ثلثي أعضاء المجلس باستثناء العضو صاحب العلاقسة .

٣ ــ وبجب تجديد هذا الرّخيص في كلسنة اذاكانتالعقود والارتباطات ذاتالله امات طويلةالأجل. ٤ ــ لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الادارة أن يشتر كوا في ادارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم

أو أن يقوموا بعمل منافس .

المادة ١٤٥ – عند نفاذ هذا القانون وخلال فترة أقصاها ١٩٦٣/٣/٣١ تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة وعلى جميع الشركات أن تدعو هيآتها العامة لانتخاب مجالس جديدة قبل انتهاء الفترة .

المادة ١٤٦ ــ اذا استقال جميع أعضاء مجلس الادارة أو فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة بعض أعضائه يعق للوزير بعد قبول هذه الاستقالة تشكيل لجنة موقَّتة من ذوي الحبرة والمقدرة بأي عدد يراه مناسباً لتتولى ادارة أعيال الشركة على أن يدعو الهيأة العامة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل هذهاللجنة لانتخاب مجلس ادارة جديدة .

المادة ١٤٧ — اذا ثبت للوزير أن الشركة تعاني أوضاعاً مالية واداريةسيئة لم يستطيع مجلس ادارة الشركة معالجتها وتلافيها مما بجعل استمرارها مهدداً لمصلحة الشركة والمساهمين فيحق له عندئذ وبعد الاستثناس برأي رئيس الغرفة التجارية أو الصناعية في مركز تلك الشركة حل مجلس الادارة القائم شريطة موافقة مجلس الوزراء على ذلك وتشكيل لجنة موقتة لادارة أعمال الشركة . وعليه أن يدعو الهيأة العامة خلال ستة أشهر لانتخاب مجلس ادارة جديد . كما أنه يـــدعو الهيأة العامة لهذه الغايـــة اذا طلب منه ذلك مساهمون يمثلون ٢٠٪ من أسهم الشركسة .

الهيئات العامة

١ الهيئة العامة التأسيسية : -

المادة ١٤٨ ــ تطبق على الهيئة العامة التأسيسية الأحكام الحاصة بها والمنصوص عليها في قسم تأسيس الشركات من هذا الباب الثاني .

٢ — الهيئة العامة العادية :-

المادة ١٤٩ – تجتمع الهيئة العامة العادية مرة كل سنة على الأقل بناء على دعوة من مجلس الادارة في التاريخ الذي يحدده نظام الشركة على أن لايجاوز الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة . وبجوز دعوتها أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٥٠ – ١ – يرأس الاجتماعات رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الادارة لمذلك . ٧ _ واذا لم يتم النصاب في الجلسة الأولى ، فيوجه الرئيس الدعوة الى اجتماع ثان .

ج ــ فسخ الشركة وتصفيتهـــا . د _ اقالة أحد اعضاء مجلس الادارة أو رئيسه .

ه ـ نقل مركز الشركة الى خارج أراضي المملكة على أن يقترن هذا القرار بموافقة الوزير أيضاً .

٣ _. لانجوز بحث الموضوعات الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة الا اذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة المرجهة الى المساهمين .

المادة ١٥٧ – للهيأة العامة غير العادية الحق بان تصدر قرارات في الامور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحية الهيأة العامة العاديــــة .

٤ ــ القواعد العامة للهيئات العامة الثلاث : --

المادة ١٥٨ – ينظم الموسسون جدول أعهال الهيأة العامة التأسيسية وينظم مجلس الادارة جدول أعهال الهيأتــــــن العامتين العادية وعبر العاديسة .

المادة ١٥٩ — لايجوز البحث في ما هو غير داخل في جدول الأعمال .

المادة ١٦٠ – ١ – لكل مساهم سدد قبل اجتماع الهيأة العامة بثلاثة أيام على الأقل جميع ماعليه من أقساط أو فوائد للشركة حق الأشتراك في امحاث الهيأة العامة رغم كل نص محالف .

٧ _ ولكل مساهم عدد من الاصوات يوازي عدد أسهمه .

المادة ١٦١ -- ١ -- بجوز التوكيل لحضور اجتماعات الهيئات العامـــة .

٢ _ تكون الوكالات المعطاة لحضور اجتماعات الهيئاتالعامة والتصويت فيها بكتاب عادي من صاحبها أو على نموذج خاص تعده الشركة لهذه الغاية بموافقة المراقب وترسلة لكل مساهم مع الدعوة لحضور الاجتماع .

٣ _ لايجوز بأي حال أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على خمسة في المشــة (٥٪) من رأسهال الشركة .

المادة ١٦٢ ـــ ١ ـــ ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيأة العامة تسجل فيه أسهاء أعضاء الهيأة الحاضرين وعدد الأصوات التي علكها كل منهم اصالة ووكالة وتوخذ تواقيعهم . ويحفظ هذا الحدول لدى

٧ _ يعطى للمساهم بطاقات للمخول الاجتماع تذكر فيها عدد الاصوات التي بحملهــــا .

المادة ١٦٣ – ١ – يعين رئيس الهيئة العامة كاتباً لتدوين وقائع الجسلة من المساهمين أو غيرهم ويختار مراقبين لجمع الاصوات وفرزهـــا .

٢ ــ يدعو مجلس الادارة المراقب أو من عمثله لحضور اجباعات أي من الهيئات العامة .

٣ ــ يقوم المجلس بابلاغ المراقب جميع القرارات التي تتخذها الهيأة العامة في خلال شهر من تاريخ اتخاذهـــا .

___ . ينظم محضر بوقائع الجلسة وابحاثها وقراراتها ويوقع عليه الرئيس والمراقبان والكاتب . ٤ __ ينظم محضر بوقائع الجلسة وابحاثها وقراراتها ويوقع عليه الرئيس

المادة ١٦٤ — يجوز اعطاء نسخ عن المحضر يوقعها الرئيس .

-المادة ١٦٥ ــ يكون التصويت بالطريقة التي يعينها الرئيس. اما في الانتخابات والاقالة من العضويــة فيكون الاقتراع سرياً .

المادة ١٥١ – ١ – لاتعتبر الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين بملكون أكثر من نصف أسهم الشركة .

٢ - اذا لم محصل النصاب في الجلسة الأولى ، فتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم

المادة ١٥٢ ــ تصدر القرارات بالأكثرية العادية للأسهم المثلة في الاجتماع مالم يقتضي نظام الشركة أو هذاالقانون

المادة ١٥٣ — تتناول صلاحية الهيئة العامة العادية تقرير كل ما يعود لمصلحة الشركة . ويدخل في جدول أعيمال اجمّاعها السنوي الأمور الآتيـــة : ــــ

أ – ساع تقرير مجلس الإدارة .

ب — سماع تقرير مدققي الحسابات عن أحوال الشركة وحساباتها ومعرّ انيتها .

ج ــ مناقشة الحسابات والمرانية والمصادقة عليهــــا .

د ــ انتخاب أعضاء مجلسُ الادارة ومدققي الحسابات لاسنة المالية المقبلـــة .

هـــ تعين الأرباح التي خِب توزيعها بناء على اقتراع مجلس الإدارة .

و — البحث في اقتراحات الاستدانة أو الرهن أو اعطاء الكفالات واتخاذ القرارات بذلك .

٣ ـــ الهيئة العامة غير العادية

المادة ١٥٤ – ١ – تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة من رئيس مجلس ا لادارة مباشرة أو بناء على طلب. خطي مبلغ اليه من مساهمين حملون مالا يقل عن ربع أسهم الشركة أو بناء على طلب خطيي من المراقب عند وجود حاجة ماسة لذلك ، أو بناء على طلب خطي من مدققي الحسابات .

٢ – يجب على مجلس الادارة أن يدعو الهيأة العامة في الحالاتالأخبرة في مدة لاتتجاوز الحمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم الطلب .

المادة ١٥٥ – ١ – لايكون اجماع الهيأة العامة غير العادية قانونياً مالم يحضره نصاب قانوني من مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركـــة .

٢ – اذا لم يتم النصاب في الجلسة الأولى ، فيجب تمثيل ربع أسهم الشركة على الأقل في الجلسة الثانيــة حتى يكون النصاب قانونيــــــّا .

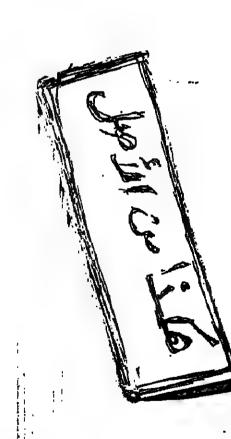
٣ - اذا لم يكتمل النصاب في الجلسة الثانية فتدعى الهيأة العامة خلال اسبوع الى اجتماع ثالث ويعتبر قانونياً بأي عدد يتمثل به من أسهم الشركة .

المادة ١٥٦ – ١ – تصدر القرارات بأكثرية من المساهمين عثلون مالا يقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد مالم محدد نظام الشركة خلاف ذلك .

٢ – خلافاً للقاعدة السابقة بجب أن تصدر القرارات بأكثرية ٧٥٪ من مجموع الأسهم الممثلـــة في الاجماع في الأحوال التاليــــة : ـــ

أ ــ تعديل نظـــام الشركـــة .

ب - الدماج الشركة في شركة أو مومسة أخرى .



المادة ١٦٦ — ١ — القرارات التي تصدرها الهيأة العامة المجتمعة بنصاب قانوني ملزمة ضمن أحكام القانون لمجلس الادارة ولجميع المساهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين .

٢ ــ ولا يجوز الاعتراض على قرارات الهيئات العامة الا وفقاً للقانون .

٣ ــ ولا بُوقف الاعتراض تنفيذ القرارات الا بعد الحكم على بطلانها .

٤ ــ وعلى كل حال لايجوز مهاع الدعوى ببطلان أي قرار تتخــله الهيأة العامة بعــد مضي سنة

المادة ١٦٧ ــ ان قرارات الهيأة العامة بتغيير عقد التأسيس أو نظام الشركة تخضع لاجراءات التسجيل والنشر بمقتضى المادة (٤١) . وتخضع أيضاً لذات الإجراءات قراراتها بفسخ الشركة أو اندماجها بشركة أخرى مع تقيدها بأحكام التصفية الواردة في الفصل العاشر من هذا الباب .

القصل الثامن

مدققو الحسابات

المادة ١٦٨ – ١ – تنتخب الهيأة العامة من بين المحاسبين القانونيين مدققاً للحسابات أو اكثر لمدة سنة واحدة

٢ ــ واذا أهملت الهيأة العامة انتخاب المدقق أو اعتذر هذا المدقق أو امتنع عن العمل ، فعلى مجلس الإدارة أن ينسب للمراقب ثلاثة أسماء لينتقي منهم من علاً المركز الشاغر .

المادة ١٦٩ – لايجوز أن يعين مدققاً للحسابات من كان شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة في أعيال الشركة .

المادة ١٧٠ ــ ١ ــ يقوم مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتهاوعليهم بشكل خاص أن يبحثوا عيا اذا كانت الدفاتر منظمة بصورة اصولية وعيما اذا كانت الميرانية وحسابات الشركة قد نظمت بطريقة نوضح حالةالشركة الحقيقية .

٢ ــ وللمدققين أن يطلعوا كلما أرادوا على سجلات الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وأن يطلبوا من مجلس الادارة أن يوافيهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفهم كل ما من شأنه تسهيل مهمتهم .

المادة ١٧١ – ١ – بجب على المدفقين أن يضعوا تقريراً خطياً يقدمونه للهيأة العامة وللمراقب عن حالة الشركة ومرانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الادارة وعن الاقتراحات المتعلقـــة بتوزيع الأرباح وان يقترحوا في هذا التقرير أما المصادقة على المرانية السنوية بصورة مطلقة أو مع التحفظ ، وأما باعادتها لمجلس الادارة .

٢ – ومجب أن يبحث التقرير الامور الآتيـــة : ــــ

ــ مطابقة المرانية وحساب الارباح والحسائر المعروضين على الهيأة العامة للقانون ولدفاتر الشركسة ولحالتها الماليسة .

ب ــ موقف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تقليقهم للمدققين جميع البيانات! التي طلبوها في سبيل القيام بمهمتهم وتسهيل اجراء التحقيق المادي عن كل الشؤون التي أرادوا دراستهـــا .

٣ ــ اذا اطلع المدققون على محالفات القانون أو لنظام الشركة فعليهم أن يبلغوا ذلك خطياً لرئيس مجلس الادارة وللمراقب .

٤ أما في الأحوال الحطيرة فعليهم أن يرفعوا الأمر الى الهيأة العامـــة .

ويضع المدققون تقاريرهم أما بالاجهاع أو بالأكثرية والمخالف أن يقدم مخالفته بتقرير مستقل.

٦ - اذا لم يقدم تقرير مدققي الحسابات أو لم يقرأ في الهيأة العامة فان قرار هذه الهيأة بتصديق الحسابات وبتوزيع الارباح باطُل .

لمادة ١٧٢ – ١ – اذا اهمل رئيس مجلس الادارةدعوة الهيأة العامة للاجتماع ، في المواعيد المقررة في نظام الشركة أو في هذا القانون فيجب على المدققين أن يطلبوا اليه دعوتها .

٧ _ ويحق لهم أيضاً منفردين ومجتمعين أنّيطلبوا اليهدعوة الهيأةالعامة في أي وقتاذا رأوا ذلك مفيداً.

المادة ١٧٣ – ١ – مدققو الحسابات مسؤولون عن الأخطاء التي يرتكبونها في عملهم .

٧ _ تسقط بالتقادم دعوى المسؤولية بمرور خمس سنوات على تاريخ انعقاد الميأة العامة التي تلي

المادة ١٧٤ – لايجوز للمدققين أن ينقلوا الى المساهمين بصورة فردية أو الى الغير باستثناء المراقب المعلومات التي أطلعوا عليها اثناء قيامهم بوظيفتهم تحت طائلة العزل والتعويض .

المادة ١٧٥ – ١ – السنة المالية للشركة تتبع السنة الشمسية ويجوز أن محدد نظام الشركة تاريخ بدايتها و بهايتها . ٢ _ تحتفظ كل شركة بسجلات حسابية منظمة بطريقة اصولية .

المادة ١٧٦ – ١ – بجب أن يقتطع كل سنة عشرة في المئة (١٠)٪ من الأرباح الصافية يخصص لحساب الاحتياطي

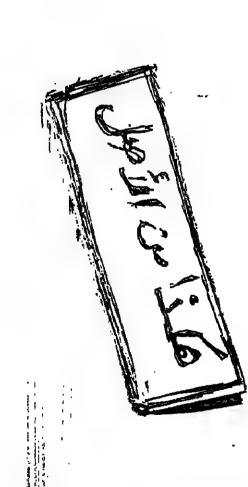
٧ _. لايجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب مايعادل ربع رأميال الشركة . ولكن تجب وقفه حيّماً تبلغ الاقتطاعات رأس المال .

: ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لَا عُورَ تُوزِيعِ الْاحْتِياطِي الْاجْبَارِي عَلَى الْمُسَاهِمِينَ ، انْمَا مُجُوزُ اسْتَعْمَالُهُ لِتَأْمِنِ الْحِدِ الْأُدْنَى والربح المعن في اتفاقيات امتياز الشركات ذات الامتياز وذلك في السنوات التي لاتسمح فيها

١١١٠ ، وما ١١٠ أرباح الشركة بتأمن هذا الحد،

راً عبد أن مراجع من الله المعالم على الاحتياطي ما الحد منه عندما تسمح بذلك أرباح السنن التاليسة . ه _ لا يجوز توزيع أية أرباح الا بعد اقتطاع الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أية حصص على

المساهمين الأمن الأرباخ .



المادة ١٧٧ ــ أعضاء مجلس الادارة ومدققوا الحسابات مسؤولين عن اقتطاع المبالغ المخصصة للاحتياطي الاجباري والاحتياطيات الأخرىوالاستهلاك بحسب النسب الواردة في نظام الشركة أو المتعارف عُليها فنياً .

المادة ١٧٨ – ١ – يجوز للهيأة العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية باسم احتياطي اختياري على أن لايزيد المبلخ المقرر سنوياً على عشرين بالمئة مـــــن

٢ _ ولا يجوز أن يتجاوز مجموع المبالغ المقتطعة باسم الاحتياطي الاختياري نصف قيمة رأس مان الشركة وذلك باستثناء شركات التأمن والمصارف .

٣ ــ يستعمل الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي تقررها الهيأة العامة .

المادة ١٧٩ ـ يجب اقتطاع جزء من الأرباح يتناسب مع طبيعة عمل الشركة لقاء الالترامات المترتبة على الشركة

المادة ١٨٠ – خورز أن ينص نظام الشركة على انشاء صندوق خاص لمساعدة عيمال الشركة .

الفصل للعاشر

فسخ الشركة المساهمة وتصفيتها

المادة ١٨١ – لاتنفسخ الشركة المساهمة الا بعد أن تتم اجراءات تصفيتها بمقتضى أحكام هذا الفصل .

المادة ١٨٢ - تصفى الشركة المساهمة : -

١ – تصفيــة أختيارية .

٢ -- أو تصفية أجبارية بواسطة المحكمــة .

ا ــ التصفية الاختيارية :

المادة ١٨٣ - ١ - بجوز تصفية الشركة المساهمة تصفية اختيارية في الأحوال التالية : _

أ ـ بانتهاء المدة المعينة لها أو باتمام الغاية التي تأسست أمن أجلها أو باستحالة اتمامها .

ب ــ بوقوع حادث لها نص نظام الشركة على نسخها وتصفيتها عند وقوعـــه .

ج ــ بصدور قرار من الشركة باندماجها أو بفسخها وتصفيتها .

د ــ وفي الحالات المنصوص عليها في نظام الشركة أو في هذا القانون .

٢ ــ تقرر التصفية الاختيارية الهيأة العامة الشركة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٨٤ – ١ – اذا لم يعين نظام الشركة مصفياً أو اكثر فيعينهم قرار التصفية الصادر عن الهيأة العامـــة ، واذا لم يصدر قرار عنها بتعين المصفى ، فيطلب الى المحكمة تعيينه .

٢ – يقوم المصفي بتصفية أعمال الشركة وتوزيع موجوداتها ويجوز للمحكمة أن تعين مكافآته

لمادة ١٨٥ – ١ - يجب ارسال قرار التصفية الاحتيارية وتعيين المصفي الى المراقب حالاً ، ويجب نشره في ألحريدة الرسمية وفي صحيفة يوميـــة .

٢ — تعتبر مدة التصفية بأنها بدأت بتاريخ صدور القرار بها .

٣ _ تتوقف الشركة تحت التصفية عن السير في أعيالها من بدء التصفية الا للمدى الضروري لتحسين سير التصفية ، انما تستمر الشركة شخصيتها القانونية والسلطات المخولة لها بصفتها تحت التصفية وبمثلهاالمصفي لغاية فسخها عند انتهاء اجراءات التصفيـــة .

المادة ١٨٦ -- تترتب على التصفية الاختيارية للشركة النتائج التالية : --

أ _ تستعمل أموال الشركة وموجوداتها لوفاء التراماتها بالتساوي .

ب ــ حين تعيين المصفي تبطل جميع صلاحيات مجلس الادارة الا تلك التي يوافق المصفي على

ج ــ يباشر المصفي الصلاحيات التي يخولها القانون له في التصفية الاجبارية .

 د ينظم المصفي قائمة بأسهاء المدينين وتقريراً بأعهال المطالبة بدفع الاقساط والديون وتعتبر هذه القائمة بينة أولية على أن الاشخاص الواردة أسهاءهم فيها هم المدينون .

ه ــ على المصفي أن يدفع ديون الشركة ويسوي مالها وما عليهـــا .

و ـــ اذا عين عدة مصفين فيجوز لأي منهم أن يباشر الصلاحية التي يخولها هذا القانون بحسبالقرار المتخذ بتعيينهم ، واذا لم يتخذ قرار كهذا فيباشر الصلاحية مالا يقل عن اثنين منهم .

ز ــ بجوز للمحكمة لأسباب تراها عادلة أن تعزل المصفي أو أن تعين مصفياً آخر محله أو معه . المادة ١٨٧ – ١ – كل اتفاق يتم بين الشركة الموجودة في دور التصفية الاختيارية أو مصفيها وبين دائنيها يكون ملزماً للشركة آذا اقترن بقرار الهيأة العامة بالموافقة عليه ويكون ملزماً للدائنين اذا قبله ثلاثة

ارباعهم قيمة ، مع حفظ حق الطعن للمتضرر .

٧ _ بجوز لأي دائن أو مدين أن يطعن بالاتفاق أمام المحكمة خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ اقراره ، وبجوز للمحكمة عندئذ ان تعدله أو تويده أو ترفضه حسما تراه عادلا ويكون قرارها قطعيـــــآ .

المادة ١٨٨ – ١ – يجوز للمصفي أو لأي مدين أو دائن للشركة أن يطلب من المحكمة أن تفصل في أية مسألـــة تنشأ أثناء اجراءات التصفية الاختيارية حسبما مجري في التصفية الاجبارية .

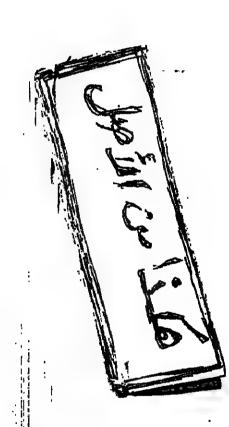
٧ _ اذا اقتنعت المحكمة أن من المعدل ومن مصلحة الشركة أن تفصل في تلك المسألة على أيـــة صورة ، فيجوز لها أن تصدر القرار الذي تستصوبه وتراه عادلا .

المادة ١٨٩ – ١ – يجوز للمصفي في دور التصفية الاحتيارية ، ان يدعو الى اجتماع الهيأة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي أمر يراه ضرورياً .

٧ ــ على المصفى دعوة الدائنين باعلان ينشره في صحيفتين يوميتين الى اجتماع عام خلال شهرين من تسليمه العمل ليقدم لهم فيه بياناً وافياً عن أعيال الشركة وحالتها وقائمة بأسماء الدائنين ومقدار مطالبهم – ويحق للدائنين تعيين مفتشين لمراقبة التصفية ومساعدة المصفي .

المادة ١٩٠ – ١ – تعني لفظة (مدين) أينما وردت في هذا الفصل كل شخص مازم بتاريخ تصفية الشركة المساهمة بدفع مال الى موجوداتها وتشمل أيضاً كل شخص ملزم بالدفع أثناء اجراءات التصفية ولغاية الفصل النهائي في من يجب اعتبارهم مدينين .

٧ ــ اذا توفي أو فلس المدين فيستحق الدين على تركته أو طابق افلاسه .



المادة ١٩١ – تدفع من موجودات الشركة جميع النفقات والمصاريف التي صرفت على تصفية الشركة الاختيارية بما في ذلك اجرة المصفي . ويكون لهـــا حق امتيــــاز على جميغ الادعاءات الأخرى .

المادة ١٩٢ – لاتمنع التصفية الاختيارية أي دائن أو مدين من طلب تصفيتها تصفية اجبارية بواسطة المحكمة التي لها أن تقتنع أولا بأن التصفية الاختيارية تجحف بحقوق المدينين أو الدائنين .

المادة ١٩٣ ــ اذا قررت الشركــة ــ اجراء التصفيـــة الاختيارية ، فيجوز للمحكمة ــ بناء على طلب يقدمه أي دائن أو مدين ــ أن تصدر قراراً يوجوب الاستمرار في التصفية الاختيارية بشرط أن تكون تحت اشرافها وان تجري التصفية بحسب الشروط والقيود التي تراها المحكمة عادلة ويباشر المصفي صلاحياته ــ في هذه الحالة ــ بدون تدخل المحكمة ، انما مع مراعاة أية قيود تضعها لـــه .

٢ ــ التصفية الاجبـــارية :

المادة ١٩٤ ـ بجوز أن تقرر المحكمة تصفية الشركة المساهمة تصفية اجبارية : ــ

أ ـــ اذا اتخذت الشركة قراراً باجراء تصفيتها .

ب ــ اذا ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامهـــا .

ج ــ اذا لم تشرع في اعمالها خلال سنة واحدة من تسجيلها أو اوقفت أعمالها مدة سنة كاملة .

د ــ اذا نقص عدد أعضائها الى مادون الاثنى في الشركة المساهمة الخصوصية والى مادون السبعة في أية شركة مساهمـــة أخرى .

ه ـــ اذا عجزت عن وفاء ديو ُمها .

و ــ اذا رأت المحكمة أن من العدل والانصاف تصفيتها .

المادة ١٩٥ ــ ان محكمة بداية محل المركز الرئيسي للشركة المساهمة هي المحكمة المختصة بنظر دعوى التصفية أو أي طلب ينشأ عن أعمال التصفية بمقتضى أحكام هذا القصل العاشر .

المادة ١٩٦ - ١ - يقدم طلب التصفية الاجبارية الى المحكمة بلائحة دعوى . أما الطلبات التي تقدم الى المحكمة بشأن أية مسألة تنشأ عن أعمال التصفية فأنها تقدم بموجب استدعاء باشعار .

٢ _ يكون المدعي أو المستدعي _ حسب الحال _ الشركة أو كل دائن أو مدين لها أو المصفي .

٣ _ يحق للمراقب أو النائب العام أيضاً أن يقدم دعوى بتصفية الشركة المساهمـــة .

المادة ١٩٧ - ١ - تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة من تاريخ تقديم المنحة دعوى التصفية اليها .

٢ - بجوز للمحكمة عند نظر هذه الدعوى أن تقرر تأجيلها أو ردها أو الحكم بالتصفية أو أن تصدر قراراً مؤتناً حسما تقتضيه العدالة وان تحكم بالمصاريف والنفقات على من يكونون في رأبها مسؤولين عن أسباب التصفيـــة .

٣ – مجوز المحكمة بناء على طلب المدعي أو المستدعي – أن توقف وتمنع السير في أية دعوى أو أجراءات كانت قد اقيمت أو اتخذت ضد الشركة ولا تزال قائمة أمام المحاكم ، ولا يجوز السير في أية دعوى أو اجراءات جديدة اقيمت على الشركة بعد تقديم دعوى التصفية .

- ٤ ــ يجوز للمحكمة في أي وقت بعد تقديم دعوى التصفية وقبل صدور قرار بالتصفية أن تعين
- ه ــ بجوز للمحكمة عندما تحكم بالتصفية أن تعن مصفياً أو اكثر وان تقوم من وقت الى آخر باستبداله أو عزله أو اضافة آخر اليـــه .
- المادة ١٩٨ ــ اذا صدر قرار بتصفية شركة مساهمة وتعيين مصفي موقت لها فيتولى مصفي الشركة أو المصفي الموقت المحافظة والاشراف على جميع الأموال التي تملكها الشركة .
- لمادة ١٩٩ ١ يجوز للمحكمة بناء علىطلب المصفي أن تصدر قراراً نخول المصفي وضع يده علىجميع الأموال العائدة للشركة وتسلم هذه الأموال للمصفي تنفيذاً للقرار المذكور .
- ٧ _ جوز للمحكمة بعد صدور قرار التصفية بأن تصدر قراراً تأمر فيه أي مدين أو أمن أو وكيل أو مصرف أو مندوب أو موظف بأن يدفع المصفي أو يسلمه أو يحول له على الفور في وقت تعيبنه جميع النقود والأموال والدفاتر والأوراق الموجودة لديه والتي يظهر بأنها تخصالشركة.
- ٣ _ يعتبر القرار الصادر من المحكمة الى أي مدين بينة قاطعة على استحقاق المبلغ الوارد فيه أو المبلغ الذي صدر قرار بدفعه ، مع مراعاة حق الاستئناف .
- ٤ ــ تعتبر جميع الامور الواردة في القرار صحيحة وتسري على الكافة وفي جميع الاجراءات
- المحكمة أن تعين المدة أو المدد الواجب على الدائنين أن يثبتوا خلالها ديوبهم أو ادعاءاتهم والا فأنهم يحرمون من نصيبهم في التوزيع الذي يتم قبل اثبات هذه الديون . ٣ ــ تسوى المحكمة حقوق المدينين فيما بينهم وتوزع كل زيادة على مستحقيها .
- المادة ٢٠٠ ١ يجوز للمصفي أن يقيم أية دعوى أو يتخذ أية اجراءات قانونية باسم الشركة أو نيابة عنها بصدد الاموال العائدة لها لمقاصد القيام بتصفيتها وتحصيل حقوقهــــا .
- ٧ _ وان يدافع . ويتدخل كفريق في الدعاوي والاجراءات المتعلقة بأموال الشركة ومصالحها .
- ٣ ــ وان يباشر أعيال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها ويدير امورها ويقوم بتحصيل موجوداتها
 - ٤ ــ وان يعن محامياً أو وكيلا آخر يساعده في القيام بواجباتــــه .
- و يجوز لأي دائن أو مدين أن يرفع طلباً إلى المحكمة حول مباشرة المصفي هذه الصلاحيات ويكون قرارها في هذا الطلب قطعيـــــاً .
- المادة ٢٠١ ١ بجب على المصفي أن يدعو خلال شهرين من تاريخ تعيينه دائني الشركة ومدينيها للاجماع ب مى سىي على حدة ، وبحضور المراقب لتقرير ما اذا كـــان بجب تعين لجنة تفتيش كل فريق منهم على حدة ، وبحضور المراقب للاشتراك بالعمل مع المصفي وأسهاء أفرادهــــا .
 - ٧ _ بجوز للمحكمة أن تقبل أو ترفض ماتقرر في كلا الاجتماعين .
- ٣ _ يجوز للمصفي بناء على ماقرره الدائنون أو المدينون أن يطلب الى المحكمة تعيين لحنة تفتيش تساعده . وللمحكمة حينئا أن تعن هذه اللجنـــة .



المادة ٢٠٢ – ١ – بجب على المصفي أن يدفع الأموال التي يقبضها لحساب الشركة تحت التصفية الى المصرف الذي تعينه المحكمة بالصورة والمواعيد التي تحددها . ولا يجوز له أن يدفع الى المصرف لحسابه الخاص مايقيضه من الأموال بصفته مصفياً .

٧ _ وبحب على المصفي أن يرسل الى المحكمة والمراقب حساباً بما يقبضه ويدفعه بصفته مصفياً المواعيد التي تقرر . ويصدق على صحة هذا الحساب مدقق حساب التصفية والمحكمة أو

٣ _ بجب على المصفي أن يحفظ دفاتر منظمة وسجلات ويجوز لأي دائن أو مدين الاطلاع عليها تحت اشراف المحكمـــة .

٤ _ بجب على المصفي أن يراعي في ادارة موجودات الشركة وتوزيعها على داتنيها أية تعلميات صدرت بقرار الدائنين أو المدينين في اجتماع عام ، أو بقرار عن المحكمة .

بجوز للمصفى دعوة الدائنين أو المدينين الى اجتماعات عامة للتأكد من رغباتهم وتعليماتهم .

٦ _ خِوز للمصفي أن يطلب من المحكمة أن تقرر بشأن أية مسألة تنشأ اثناء التصفية ويكون قرارها

٧ – مع مراعاة أحكام هذا القانون ، يستعمل المصفي رأيه الحاص في ادارة أموال الشركـــة وتوزيعها على الدائنين .

٨ – أذا تضرر أي شخص م نأي عمل قام به المصفى أو من قرار أصدره ، فيجوز للمتضرر أن يقدم طلبًا الى المحكمة بشأن ذلك . وللمحكمة أن تويد أو تبطل أو تعدل ذلك العمل أو القرار بحسب رأيها ، ويكون قرارها قطعياً .

المادة ٢٠٣ – إذا كانت موجودات الشركة غير كافية أوفاء ديونها ، فيجوز للمحكمة أن تصدر قراراً حول دفع النفقات والمصاريف التي صرّفت أثناء التصفية بما فيها اجور المصفي من موجودات الشركـــة

المادة ٢٠٤ ــ حن اتمام التصفية ، تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر منحلة من تاريخ هذا القرار . ويبلغ المُصفى هذا القرار الى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين . واذا قصر المصفي عن القّيام بما ذكر خلال مدة ١٤ يوماً من تاريخ صدور القرار ، نيغرم المَصْفي خمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصيره .

المادة ٢٠٥ ــ تنفذ قرارات المحكمة وأوامرها الصادرة بمقتضى أحكام هذا الفصل العاشر بذات الطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الأخرى .

المادة ٢٠٦ ــ مع مراعاة أحكام هذا الفصل بشأن بعض القرارات القطعية ، يستأنف كل قرار آخر تصدره المحكمة لتصفية الشركة أو اثناء ذلك الى محكمة الاستثناف بمقتضى القواعد والشروط المرسومة للاستثناف في قانون اصول المحاكمات الحقوقية المعمول بـــه ه

احكام عامة للتصفية: -

المادة ٢٠٧ – ١ – ترسل نسخة من قر ار التصفية الى المراقبوينشر في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية خلال

٢ _ يجب أن يذكر في جميع أوراق الشركة وتحت اسمها بأنها تحت التصفية .

في التصفية باطلا مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

٢ _ يعتبر كل حجز أو تنفيذ أو اجراء يتم بشأن أموال الشركة أو موجود اتهابعد البدء في التصفية باطلا مهما كانت الغاية منه .

٣ _ ليس للمحكوم له أن يحتفظ بما أوقعه قبل بدء التصفية من حجز او اجراء على موجودات الشركة وأموالها الا اذا تم التنفيذ قبل بدء التصفية .

 إلى الله عامور الاجراء قبل بيع الأموال المحجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ اعلاناً بتعيين مصفي موَّقت أو بصدور قرار تصفية ، فيجب على مأمور الاجراء أن يسلم المصفي الأموال المحجوزة أو التي استلمها من الشركة وتكون نفقات الاجراء دينًا ممتازًا على تلك الأموال .

 ه ـ يعتبر كل رهن سائر على مشروع الشركة أو اموالها انشيء خلال ستة أشهر من تاريخ البدء في التصفية باطلا الا اذا ثبت أنه كان بامكان الشركة تسديد ديونها حالا بعد انشاء الرهن . تعتبر باطلا واجراء احتيالياً ازاء دائي الشركة كل انتقال أو رهن أو تسليم بضائع أو دفع

أو تنفيذ أو أي تصرف أو فعل آخر يتعلق بمال اجرته الشركة أو تم معها بعد تاريخ نشوء

تميرُ الديون التالية على كافة الديون الأخرى أثناء النصفية وتدفع قبل غيرها ، وهي : –

أ _ جميع الضرائب والعوائد البلدية والحكومية

ب ــ جميع الاجور والرواتب المستحقة لأي موظف أو مستخدم في الشركة . ج ــ جميع الاجور والتعويضات المستحقة لأي عامل أو مستخدم في الشركة .

د ــ جميع بدلات الامجار المستحقة لأي موجر عن عقارات موجرة للشركة .

٢ _ تتساوى الديون المذكورة مع بعضها وتدفع بكاملها الا اذا كانت موجودات الشركة لاتفي بتسديدها جميعها . ففي هذه الحالة تحفض نسبياً بالتساري . وتدفع الديون المذكورة في الحال بعد الاحتفاظ بالمبالغ اللازمة لنفقات التصفية ومصاريفها ويكون لها حق امتياز على

ادعاءات الذين بحملون سندات دين بموجب رهــن .

المادة ٢١٠ ــ ١ ــ اذا اساء أي موسس في الشركة أو عضو في مجلس ادارتها أو مدير أو موظف فيها أو المصفي استعمال أية نقود أو أموال تخص الشركة أو ابقاها لديه أو أصبح ملزماً بدفعها أو مسؤولا عنها فيجوز للمحكمة أن تحكم عليه باعادتها للشركة مع الفائدة القانونية وتضمنه التعويض عن الحطأ الذي ارتكبه ، فضلا عن أية مسوولية جزائية .

٧ _ اذا ظهر أن الشركة التي تحت التصفية لم تحفظ دفاتر حسابات منظمة خلال السنتين السابقتين لتاريخ بدء التصفية فيعتبر كل عضو من أعضاء ادارتها وكل موظف فيها اشترك عن علم منه في تقصير الشركة أو تواطأ على ذلك أنه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة سنةو احدة

المائية ٢١١ ـــ ١ ـــ اذا لم تنته التصفية خلال سنة من البدء بها ، فيجب على المصفي أن يرسل الى المراقب بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة باجراءات التصفية والخالة التي وصلت اليها .

٢ - يحق لكل دائن أو مدين الشركة أن يطلع على هذا البيان واذا ظهر من هذا البيان أو خلافه أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع منذ مدة ستة أشهر بعد استلامه ، فيجب على المصفي أن يودع ذلك المبلغ حالا باسم الشركة التي تحت التصفية في مصرف يعينه المراقب .

٣ - بجوز لأي شخص أن يدعي بأن له الحق في أي مبلغ او دع في المصرف أن يطلب من المحكمة
 أن تقرر دفع المبلغ له ، ان اثبت استحقاقه و بجوز للمتضرر استثناف قرار المحكمة بالدفع أو عدمه.

المادة ٢١٢ – ١ – تسري أحكام هذا الفصل العاشر – تبعاً للتغيير الذي تقتضيه الظروف على كل شركة سجلت في المملكة بمقتضى هذا القانون أو القوانين السابقة الملغاة ، وعلى الشركات الأجنبية التي لها موجودات في المملكة سواء أكانت مسجلة فيها أم لم تكن .

٢ - كل شركة بجب تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون أو القوانين السابقة الملغاة ، ولم تسجل،
 فيجوز تصفيتها بواسطة المحكمة بناء على طلب المراقب أو النائب العام .

الفصل الحادي عشر

رقابة الحبكومة

المادة ٢١٣ – يحق للوزير والمراقب مراقبة الشركات المساهمة في كل مايتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ونظام الشركة ، وبحق لهم أن يكفلوا في كل وقت مدقق حسابات الشركة بالقيام بتدقيق حساباتها وقيودها وسائر أعمالها .

المادة ٢١٤ – ١ – مجوز للوزير أن ينتدب شخصاً أو أكثر للتحقيق في أعمال أية شركة وتقديم تقرير له عنها ، وذلك بناء على طلب مساهمين محملون ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة أو بناء على طلب المراقب المبني على أسباب معقولة .

٢ - يحق لن ينتدبهم الوزيو لتلك الغاية الاطلاع على جميع قيود ودفاتر ومستندات وأوراق الشركة
 وتحق لهم أيضاً توجيه الأسئلة لموظفيها ومدققي حساباتها

٣ - اذا أظهر التحقيق أنه أية محالفة قد ازتكبت عما يشكل اجرماً يعاقب عليه القانون ، فللوزير أن
 يحيل الأمر الى القضاء .

المادة ٢١٥ — ختى للمراقب أن يطلع بنفسه أو بواسطة من ينتدبهم من الموظفين لهذه الغاية على قيود و دفاتر ومستندات وأوراق أية شركة . وعلى مجلس الادارة تقديم كافة التسجيلات الضرورية لذلك .

المادة ٢١٦ – ١ – على مجلس ادارة الشركة أن يدعو الهيأة العامة للاجتماع في الواعيد المحددة في نظام الشركة و في هذا القالون .

٢ ـ واذا امتنع المجلس عن دعولها أو تأخر في ذلك خق للدراقب بعد الخطار مجلس الادارة دون جدوى أن يدعو الهيأة العامة للاجهاع وينظم جدول الأعمال وتكون جديم تكالبن الدوى على نفقة الشركة.

المادة ٢١٧ – خِق لكل مستدع أن يطلع على المعلومات والوثائق المحفوظ لدى المراقب وأن خِصل على صورة مصدقة عن أي منها مقابل دفع الرسم المحدد في الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢١٨ – ١ – اذا تبين للمراقب أن شركة مساهمة توقفت عن تعاطي أعيالهـا مدة سنة . فيجوز اله أن يطلب منها جواباً خلال شهر واحد حول توقفها عن العمل . فاذا أجابت بالالجاب أو لم تجب مطلقاً خلال المدة أو لم يقنع الراقب بصحة - وابها بأنها لم تتوقف ، فيحق اله أن يطلب الى الوزير أن يشطب تسجيلها من السجل . واذا انت الوزير ، بذلك فيصدر قراراً بشطب تسجيلها و نجري اعلاقه في الجريدة الرسمية . وتبقى مدوولية كل عضو من أعضاء مجاس الادارة وكل مدير أو موظف فيها ، ان كانت هنالك مدوولية و جوز تنفيذ هذه المدوولية ضدهم كأن الشركة لم تشطب . وليس في هذه المادة ما يمس بصلاحية المحكمة بتصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل .

٢ - خق لكل متضرر من جراء الشطب أن يطعن الى المحكمة في قرار الشطب خلال مادة ثلاثــة أشهر من تاريخ نشر اعلانه في الجريدة الرسمية . واذا اقتنعت المحكمة بأنه عند شطب الشركة من السجل كانت تتعاطى اشغالها . أو أن العدل يقضي باعادة اسمها الى السجل . فتصدر قراراً بذلك وتعتبر عندئذ الشركة كان وجودها ظل مستمراً ولم تشطب ونرسل نسخة عن هذا القرار الى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية .

الفصل الثاني عشر

الشركحات المساهمة الاجنبية

المادة ٢١٩ – لايجوز لأية شركة مساهمة أجنبية أن تتعاطى أي عمل في المملكة مالم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٢٢٠ _ يقدم طلب التسجيل الى المراقب مع البيانات والوثائق التاليـــة : -

١ - نسخة مصدقة عن عقد تأسيسها ونظامها الداخلي أو أي مستند آخر تألفت بموجب ويبن
 ٢ - نسخة مصدقة عن عقد تأسيسها .

٢ - أية أدلة تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في الملكة على ممارستها العمل واستثمار رووس الأموال الأجنبية فيها بمقتضى أية قوانين أو أنظمة أو تعليمات اردنية مرعية .
 ٣ - قائمة بأسهاء أعضاء مجلس ادارتها وجنسية كل منهم .

احــكام متفرقة

المادة ٢٢٨ ــ لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يصدر من وقت لآخر الأنظمـــة الضروريـــة لتنفيذ أحكام هذا القانون بوجه عام وللغايات التاليـــة بوجــه خاص : –

١ _ تحديد الرسوم التي بجب استيفاؤها عند تنفيذ هذا القانون .

٢ ــ تنظيم الناذج المتعلقة بعقد التأسيس والوثائق الأخرى اللازمة بموجب هذا القانون .

٣ _ انظمة اصول المحاكمات الواجب اتباعها بالنسبة لهذا القانون.

المادة ٢٢٩ ــ يلغي أعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون : ــ

١ _ الأحكام المتعلقة بالشركات الواردة في قانون التجارة العثماني وتعديلاته .

٢ _ قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاتـــه

٣ _ القانون الشامل لأحكام الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته (الفلسطيني) .

٤ _ القانون الحامع لأحكام الشركات العادية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٠ (الفاسطيني) .

نصوص وأحكام أية قواذين تتعارض مع أحكام هذا القانون .

٦ رغم الغاء القواذن الفلسطينية في الفقرتين (٣و ٤) من هذه المادة .تستمر كل شركة أو مؤسسة وجدت في فلسطين لغاية ١٩٤٨/٥/١٥ قائمة لمقاصد المقاضاة ووفاء استيفاء حقوقها الناشئة في فلسطين قبـــل ذلك التاريخ .

المادة ٢٣٠ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون كل اضمن اختصاصه .

1474/4/44

المختبن بطيسلال

وزير وزير الدفاع وزير الدفاع وزير الدفاع الماليــة المواصلات وقاضي القضاة ووزير الحارجية بالوكالة عز الدين المفتي داود ابو غزالة ابراهيم القطان وصفي التل

وزير وزير وزير وزير وزيسر الداخلية الاقتصاد الوطني الاشغال العامـــة الداخلية حنا خلف عبد الوهاب انجالي محمد اسماعيل

وزير الزراحة وزير الشؤون الاجتماعية وزير وزير الشؤون والانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون واستقالوز والمستعمل المسلم مسحي امين عمرو قاسم الريماوي

٤ ـ نسخة مصدقة عن سند الوكالة التي تفوض الشركة بموجبها شخصاً يقيم عادة في المملكـــة
 بالقيام بأعمالهـــا وتلقي الرسائل والتبليغات نيابة عنهـــا .

ه _ أية بيانات أو معلومات أخرى يراها المراقب ضرورية .

٦ _ يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو كاتب العدل الشخص الموكل عنها بهذا الخصوص .

المادة ٢٢١ — يقدم المراقب الى الوزير طلب تسجيل الشركة الأجنبية مع الوثائق والبيانات الأخرى ويجوز للوزير بعد تنسيب المراقب أن يقبل أو يرفض تسجيل الشركة المذكورة .

المادة ٢٢٧ – في حالة موافقة الوزير تستكمل بعد استيفاء الرسوم القانونية ، اجراءات التسجيل والنشر في الجريدة الرسيمية بحسب القواعد المقررة للشركات الاردنية ويتبع ذات الاجراء اذا طرأ أي تغيير على البيانات والوثائق المذكورة في المادة ٢٢٠ أعلاه .

المادة ٣٢٣ – على الشركة أن تقدم الى المراقب في خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية تقريراً عن أعماطـــــا ونسخة عن ميرانيتها مصدقة من مدققي حسابات قانونيين .

المادة ٢٧٤ – على الشركة أنَّ تبين بوضوح في جميع عقودها وأوراقها اسمها واسم البلد الذي تأسست فيه .

الفصل الثالث عشر

العقوبات

المادة ٣٢٥ – تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بجريمة الاحتيال على كل من أقدم على ارتكاب الأفسال التاليـــة :

ا - اصدار الأسهم أو اسنادها الموقتة أو النهائية أو تسليمها لأصحابها أو عرضها للتداول قبل صدور قرار الترخيص بتأسيس الشركة والتصديق على نظامها أو بالسماح بزيادة وأسمالها والنشر في الجريدة الرسمية .

ب — اصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون .

ج – احراء اكتتابات صورية للأسهم أو قبول دفع الاكتتاب بصورة وهمية أو غير حقيقية .

د ـ نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو باسناد القرض .

هـ تنظيم ميرانية غير مطابقة للواقع أو اعطاء معلومات غير صحيحة فيها أو في تقرير مجلس
الادارة أو تقرير مدققي الحسابات أو الادلاء بمعلومات غير صحيحة الى الهيأة العامة أو الى
كتم معلومات وايضاحات أوجب القانون ذكرها . وذلك بقصد اخفاء حالة الشركة الحقيقية
على المساهمين أو أصحاب العلاقية .

و – توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقيـــة .

ز ــ تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة أو اغفل فيها بيان الحقيقة عن سوء نية بقصد اسهام ذوي العلاقة وتطبق العقوبات نفسها على الشريك والمتدخل .

المادة ٢٢٦ – مدققو الحسابات الدين مخالفون أحكام هذا القانون بقصد الاضرار بالشركة الموكل اليهم تدقيق حساباتها بجرمون بارتكاب جنحة يعاقبون عليها بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز مائسة دينسار .

المادة ٢٢٧ — تحدد الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون الغرامات التي تستوفى في جميع المخالفات المرتكبة خلافاً لأحكامه أو للأنظمة الصادرة بموجبه .

فهرس قانون الشركات

م القانون	المادة	1	
مكام عسامة	المادة	٢ ــ المادة	٨
اب الأو ل ـــ الشركات العاديـــة ـــ			
الفصل الأول ـــ تأليف الشركة العادية وتسجيلها	المادة	ب المادة	17
الفصل الثاني – علاقة الشركاء مع الغير	المادة	۱۷ ــ المادة	74
الفصل الثالث _ علاقـة الشركاء فيما بينهم	المادة	۲۶ ـ المادة	YV
الفصل الرابع – فسخ الشركة العاديسة وتصفيتهسا	المادة	۲۸ ــ المادة	**
الفصل الحامس ــ الشركات العادية المحدودة	المادة	٣٣ _ المادة	۳۷
الفصل السادس – الشركات العادية الأجنبية	المادة	٣٨	
ب الثاني – الشركات المساهدية –			
الفصل الأول _ تأسيس وتسجيل الشركة المساهمة	المادة	٣٩ _ المادة	٤٣
الفصل الثافي – الشركة المساهمة الخصوصيبة	المادة	£\$ _ المادة	٤٥
النصل الثالث _ رأسمال الشركة المساهمة وأسهمها	المادة	٢٦ ــ المادة	٧٤
الفصل الرابع — الأسهم العينيـــة	المادة	٥٧ ــ المادة	٨٠
الفصل الحامس ـــ زيادة وتخفيض رأس المال	المادة	٨١ ــ المادة	٨٥
الفصل السادس ـــ اسناد القرض	المادة	٢٨ ـ المادة	1.1
الفصل السابع . — ادارة الشركة المساهمة			
ـ مجلس الأدارة ــ	المادة	١٠٤ – المادة	187
_ الهيئات العامــة _	المادة	١٤٨ ــ المادة	177
الفصل الثامن ـــ مدققو الحسابات	المادة	١٦٨ – المادة	\V.£
الفصل التاسع 🗀 حسابات الشركة المساهمــــة	المادة	١٧٥ _ المادة	١٨٠
الفصل العاشر 🔃 فسخ الشركة المساهمة وتصفيتهسا	المادة	١٨١ ــ المادة	717
الفصل الحادي عشر 🔃 رقابـــة الحكومــــة	المادة	۲۱۳ – المادة	414
· الفصل الثاني عشر — الشركات المساهمة الأجنبية	المادة	: ۲۱۹ ــ المادة	3 7 7
الفصل الثالث عشر ـ العقوبات	المادة	٢٢٥ ــ المادة	. YYV
ء المام عند المام ع			

خودالمسير للفعل منكر الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٨) من قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٧ ،

نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۲

نظام الاوقاف والشؤون الاسلاميه المعدل

94344B4B

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية المعدل لمنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدهالرسمية .

المادة ٢ ــ تضاف عبارة (والشؤون الاسلامية) بعدكلمة (الاوقاف) في المواضع التي لم ترد فيهـــا هذه العبارة بعد تلك الكلمة بالنظام الاصلي .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بحذف ما جاء في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي : –

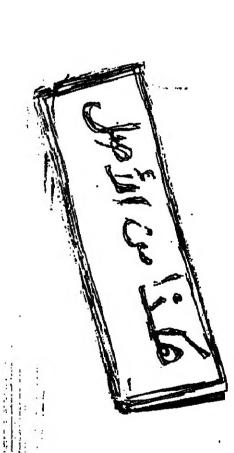
ح ـــ للمجلس صلاحيات لجنة انتقاء وترفيـــع الموظفين وتعيين الائمه والمدرســين والخطباء والوعاظ والمرشدين والمؤذنين . ولرثيس المجلس صلاحات الوزير وللمدير العام صلاحيات وكيلالوزارة .

المادة ٤ ــ تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بحذف ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ

ده ع ـ بعدن الماده (١٠) س السمام - علي . د ـ اجراء المشتريات وتعمير العقارات الوقفية بالاشتراك مع القاضي الشرعي في حدود خمسة عشر ديناراً بموافقة مدير الاوقاف والشؤون الاسلامية وبموافقة رئيس المجلس اذا زاد المبلغ على ذلك حتى خمسين ديناراً وبموافقة المجلس اذا زاد المبلغ على خمسين ديناراً .

المادة ٥ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

١٤ لدير الدار بمرافقة اللجنة المؤلفة بموجب المادة (١٣) ان ينفق من المخصصات المرصودة في الموازنة بموافقة مدير الاوقاف والشؤون الاسلامية مبالغ لا تزيد على خمسة عشر ديناراً وبموافقة رئيس بموافقة مدير الاوقاف والشؤون الاسلامية مبالغ لا تزيد على خمسين ديناراً .
المجلس ما زاد على ذلك حتى خمسين ديناراً وبموافقة المجلس ما زاد على خمسين ديناراً .



المادة ٦ – يعتبر ما جاء في المادة (١٩) من النظام الاصلي كفقرة اولى نحت حرف (أ) وتضاف الفقرة الجديدة التالية اليها بحرف (ب) .

ب ــ يعطى موظفو الاوقاف الذين لا تنطبق عليهــــم احكام قانون التقاعــــد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ واحكام الفقرة الثامنة عشرة من النظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٢ عند انتهاء خدماتهم مكافأة تعادل جزءا من اربعة وعشرين جزءاً من راتب الموظف الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته ابتدء من ١/٥/١ و١٩ بشرط ان لا تزيد مكافأة اي موظف على (٢٠٠) دينار وان لايستفيدمن ايسة مكافأة او تعويض بموجب اي تشريسع آخر . ويحرم منهسا من انهيت خدمتسه لار كابه جريمة اخلاقية او مسلكية .

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٢٠) من النظام الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين اليها بعد الفقرة (أ) مباشرة بحرف(ب) و (ج) ويعاد ترقيم الفقرة الاخيرة منها بحيث تصبح بحـ ف (د) بدلا من (ب) .

ب -- يلغى نظام الاوقاف رقم (؛) لسنة ١٩٥٩ .

ج ــ يلغى نظام مساعدة المحتاجين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ وتقيدالاموال المحصلة بمقتضاه في حساب امانات صندوق التقاعد لموظفي الاوقاف والشؤون الاسلامية .

1977/1/17

المشين بطسلال

زير الدفاع بالوكالة	ووزير التربية والت	وزير	وزير	
للسيم وقاضي القضاة		المواصلات	الماليسة	
م القطان		داود ابو غزالة	عز الدين المف ي	
وزير	وزير	وزير	وذير	
الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني	العدلية	الداخلية	
محمد اسماعيل	عيد ا لوهاب المجاني	حنا خلف	كمال الدجاني	
وزير الصحـــه صبحي امين عمرو	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤونر ثاسةالوزراء خليل السائم		وزير الزراعة والانشاء والتعمير ووزير الخارجية بالوكالة قاسم الويما وي	

خوالحسير للفعل منكر الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٣ . نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظـــام رقم (۲۳) لسنة ۱۹۹۲

النظام المعدل لنظام رسوم المحاكم

المادة ١ – يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رسوم المحاكم لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مـــع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يعتبر ما جاء في المادة ٢٦ من النظام الاصلي الفقرة (١) وتضاف اليها الفقرة (٢) بالنص التالي : – ٢ _ على كل من يستأنف قراراً صادراً عن رئيس الاجراء في قضية صلحية منفذة في دائرة الاجراء ، ان يدفع مبلغ خمسائة فلس كتأمين ، واذا كان الاستثناف مقدما ضد قرار رئيس الاجراء في قضية بدائية منفذة فيدفع المستأنف دينارا واحداً كتأمين ايضاً ، ويرد هذا التأمين في كلتا الحالتين اذا ظهر ان المستأنف محــق باستثنافه .

1977/9/8

المحنسين بطالل

ئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصفي التل	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان		وزير المواصلات داود ابو غزاله	وزير المالية عز الدين المفتي
وزير الاشغال العامة محمد اصماعيل	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير العدليسة حنا محلف		الداخ
وزير الصحه صبحي امين عمرو	لشؤون الاجتماعية دلشوون(ثاسةالوزراء خليل السالم	ووزير دوا	ير الزراعة نشاء والتعمير العام	والا

